

Distr.: General
2 March 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)

أولاً - مقدمة

٣ - وتبلغ ميزانية خطة التوزيع للمرحلة التاسعة ٥ ٥٥٦ بلايين دولار مقابل ٧,١٣ بلايين دولار لخطة المرحلة السابقة (S/2000/733، المرفق، الضميمة، الفقرة ٣). بيد أنني أخشى عدم توافر الأموال اللازمة لتنفيذها بسبب الانخفاض الكبير في صادرات العراق من النفط في إطار البرنامج، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٤ - وبالرغم من أن القصد من البرنامج لم يكن يتمثل البتة في تلبية جميع احتياجات الشعب العراقي، فقد أسهم على مدى السنوات الأربع الماضية في وقف تدهور الظروف المعيشية في العراق بل وفي تحسينها في بعض المناطق. ومنذ الشروع في تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تسلم العراق إمدادات تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٦٤ ١٠ بلايين دولار، في شحنات كاملة أو جزئية، ومن ضمنها قطع غيار ومعدات نفطية بقيمة ٥٦٢ مليون دولار. وتوجد قيد الإنتاج أو التسليم كميات إضافية من الإمدادات والمعدات التي تمت الموافقة عليها بالفعل، تقدر قيمتها بمبلغ ٤٨٨ ٨ بلايين دولار. لكن تأثير البرنامج لم يكن متسقاً في جميع أرجاء البلد؛ حيث أن القوارق القائمة في الماضي بين بغداد وبقية البلاد وكذا بين المناطق الريفية والحضرية لا تزال مستمرة. وهناك أيضاً فوارق متنامية فيما بين المحافظات

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي طلب فيها إلي إعداد تقرير شامل عن تنفيذ ذلك القرار وتقديمه إلى المجلس في غضون ٩٠ يوماً من دخول القرار حيز النفاذ. ويصف التقرير أيضاً التطورات التي شهدتها تنفيذ البرنامج عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) منذ انقضاء الفترة المشمولة بتقرير السابقي الذي قدمته إلى المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1132). والتاريخ النهائي للبيانات الواردة في هذا التقرير هو ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢ - بدأت المرحلة الراهنة ومدتها ١٨٠ يوماً (المرحلة التاسعة) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. بيد أن حكومة العراق لم تعرض عليّ رسمياً خطة التوزيع بغرض الموافقة عليها سوى يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، أي بعد قرابة شهرين من بدء المرحلة الراهنة. وتمت الموافقة على الخطة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ (انظر S/2001/134) استناداً إلى التفاهات المبينة في رسالة بنفس التاريخ موجهة إلى الممثل الدائم للعراق من المدير التنفيذي لبرنامج العراق المرجع نفسه، المرفق الأول).

٧ - ولدى البدء في تنفيذ البرنامج كان النظام الصحي في العراق على وشك الانهيار، وفقا لتقارير منظمة الصحة العالمية. والآن، بعد مرور أربع سنوات، تحسنت الأوضاع الصحية في بغداد وفي جميع أرجاء البلد وإن كانت لا تزال هشة. وبالرغم من أن الحكومة اتخذت تدابير لمواجهة حالات القصور في المستشفيات فإن الهياكل الأساسية الطبية تحتاج إلى إصلاح جذري. وسوف يتعين إعطاء مزيد من الاهتمام، ضمن خطة التوزيع، لعوامل أساسية من قبيل مدى توافر الأدوية والقدرة الاستيعابية للمستشفيات فيما يخص المرضى.

ثانيا - توليد الدخل

ألف - إنتاج النفط وبيع البترول والمنتجات البترولية

٨ - منذ بداية المرحلة التاسعة، قام مراقبو النفط ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت - ويشار إليها فيما يلي باللجنة - باستعراض وقبول ما مجموعه ٩١ عقدا (من بينها ٥٧ عقدا من المرحلة الثامنة تم تمديدتها إلى المرحلة التاسعة) قدمها مشتركون من البلدان التالية وعددها ٣٥ بلدا: (يشير الرقم الوارد بين قوسين إلى عدد العقود التي قدمت من ذلك البلد): الاتحاد الروسي (١٦)؛ إسبانيا (٢)؛ الإمارات العربية المتحدة (٦)؛ إندونيسيا (٢)؛ أوكرانيا (٢)؛ إيطاليا (٥)؛ باكستان (١)؛ البرازيل (١)؛ بنما (١)؛ بيلاروس (٣)؛ تركيا (٤)؛ تونس (١)؛ الجزائر (١)؛ الجمهورية العربية السورية (٢)؛ جنوب أفريقيا (١)؛ رومانيا (١)؛ سنغافورة (١)؛ السودان (١)؛ سويسرا (٨)؛ الصين (٤)؛ عمان (١)؛ فرنسا (٦)؛ فنزويلا (١)؛ فييت نام (١)؛ قبرص (٢)؛ كندا (١)؛ كينيا (١)؛ لبنان (١)؛ ليختنشتاين (٢)؛ ماليزيا (٤)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٢)؛ ناميبيا (٢)؛ الهند (١)؛ اليمن (١)؛ اليونان (٢).

الشمالية الثلاث دھوك وأربيل والسليمانية وفي داخل تلك المحافظات.

٥ - وتحسنت الأوضاع التغذوية لسكان العراق خلال السنوات الأربع الماضية. ففي آذار/مارس ١٩٩٧ كانت القيمة الحرارية للخصص الغذائية ٢٩٥ كيلو سعر للشخص الواحد في اليوم. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ارتفع متوسط القيمة الحرارية للخصص الغذائية إلى ٢٧٠ كيلو سعر للشخص الواحد في اليوم مقارنة بالقيمة الحرارية المستهدفة للسلة الغذائية وقدرها ٤٧٢ كيلو سعر للشخص في اليوم. لكن الفئات الأكثر فقرا في المجتمع تضطر في كثير من الأحوال، مع الأسف، إلى مقايضة ما تتسلمه عن طريق السلة الغذائية لاقتناء سلع أساسية أخرى. وانخفضت القدرة الشرائية باطراد حيث أن المواطن العراقي العادي عاجز عن شراء المواد الغذائية بالرغم من توافرها بكثرة في السوق. وهكذا فإن لدى العراق فائض من الخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية ولكنها تتجاوز القدرة الشرائية لمعظم العراقيين.

٦ - وشهدت المحافظات الشمالية الثلاث تحسنا ملحوظا في الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة حيث ظلت معدلات سوء التغذية المزمن تنخفض باطراد. لكن معدلات سوء التغذية المزمن لا تزال مرتفعة بصفة عامة في المحافظات الوسطى والجنوبية كما ارتفعت معدلات سوء التغذية المزمن في الأرياف بالرغم من انخفاضها في الحواضر. وبناء على ذلك، من الضروري إعادة النظر في مخصصات توزيع المواد الغذائية المشمولة بخطة التوزيع للمرحلة التاسعة وكذلك مجموعة المواد الغذائية الداخلة في التوزيع بغرض الإسراع بتحسين الحالة التغذوية للأطفال. وقد أصبحت حكومة العراق قادرة بفضل توافر الأموال حاليا، على أن تعالج بسرعة الأحوال التغذوية والصحية للأطفال العراق.

صادرات النفط من العراق

١٢ - ظلت أساليب العمل المعتمدة لتفتيش تفقد صادرات النفط المتأتية من العراق على ما هي عليه. فخلال المرحلة الراهنة، بلغ عدد المفتشين المستقلين من شركة سيبول المتواجدين في الموقع ١٤ مفتشا اتخذوا من ميناء البكر وزاخو في العراق وجهان في تركيا مقرا لهم.

ميناء البكر

١٣ - تواصل شحن النفط الخام من المنصة النفطية بميناء البكر تحت إشراف فريق الرصد التابع لشركة سيبول وخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ الحجم الصافي الإجمالي لما تم شحنه ١٣٧ ٣٦٣ ٣٦ برميلا كما تثبت ذلك لوحات المعايرة الخاصة بالسفن. وتعاادل هذه الكمية ١٤٨ ٦٦١ برميلا في اليوم كمتوسط مقابل حوالي ١١١ ٢٨٥ ١ برميلا في اليوم خلال المرحلة السابقة.

١٤ - وبالرغم من نداءاتي السابقة، لم يحدث إلا تحسن يسير في ظروف العمل بمنصة ميناء البكر. إذ لم يلاحظ إدخال أي تحسينات على ترتيبات السلامة العامة المعمول بها على هذه المنصة، أو في ترتيبات النقل إلى الساحل وانطلاقا منه. وقد استُلمت الرافعات اللازمة لإنزال ورفع قوارب النجاة ويجري الآن تركيبها.

محطة القياس رقم ١ في زاخو

١٥ - واستمر نقل النفط الخام من العراق عن طريق خط الأنابيب العراقي - التركي إلى محطة بوتاس الطرفية في ميناء جيهان بتركيا تحت إشراف مراقبي شركة سيبول. وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، بلغ حجم النفط الخام الذي رصدته هذه الشركة على أرصفة المعايرة بمحطة القياس رقم ١ في مدينة زاخو ٧٩١ ٣٢٤ ١٠ برميلا.

٩ - وتبلغ كمية النفط التي ووفق على تصديرها في إطار تلك العقود حوالي ٢٣٣,١ مليون برميل قدرت عائداً بمبلغ ٥,٣ بلايين يورو (بما في ذلك رسوم خطوط الأنابيب، في حالة دفع قيمة جميع تلك العقود بالأسعار الجارية).

١٠ - وبالرغم من أنه لم تلاحظ حالات تعطيل كبيرة في المنشآت النفطية ولم يبلغ عن حالات من هذا النوع خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن صادرات البترول من العراق في هذه المرحلة تميزت بقدر كبير من التفاوت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يوافق مراقبو النفط ولا اللجنة على مقترحات تقدمت بها هيئة تسويق النفط التابعة للدولة في العراق بسبب الحسوم المفرطة في الأسعار. وقد أدى ذلك إلى نشوء صعوبات كبيرة بين هيئة تسويق النفط ومراقبي النفط. ولذلك لم تصدر سوى ٢٩ شحنة خلال المرحلة المشمولة بالتقرير بكمية إجمالية قدرها ٤٨,٩ مليون برميل قدرت قيمتها بمبلغ ١,٠٩٨ مليون يورو. وهذه الكمية أقل من الكمية التي كانت تشحن عادة خلال شهر واحد إبان المراحل السابقة، وتخفضت عنها خسارة في العائدات بلغت حوالي ٢ بليون يورو.

١١ - ويذكر أن اللجنة شعرت بالقلق إزاء تقارير واسعة النطاق عن الرسوم الإضافية المفروضة على مشتريات النفط الخام العراقي، فأصدرت تعليماتها إلى مراقبي النفط بإبلاغ مشتري النفط الخام العراقي بما يلي: (أ) أن اللجنة لم توافق على رسوم إضافية من أي نوع على النفط العراقي؛ (ب) أنه لا يجوز إيداع المبالغ المدفوعة مقابل شراء النفط الخام العراقي في أي حساب غير حساب الأمم المتحدة؛ (ج) أنه لا ينبغي أن يدفع مشترو النفط العراقي أي نوع من أنواع الرسوم الإضافية إلى العراق.

محطة بوتاس في جيهان بتركيا

للمعمل عن كذب مع السلطات العراقية المعنية، وذلك للمساعدة في إعداد التقرير وصياغة الترتيبات اللازمة، رهنا بموافقة المجلس، وذلك للسماح بإيداع أموال تناهز ٦٠٠ مليون يورو في الحساب الذي أنشئ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والمقرر استخدامه لتغطية تكلفة تركيب وصيانة معدات وقطع غيار صناعة النفط، بما في ذلك خدمات التدريب، وهي المعدات وقطع الغيار التي مول شراؤها وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة. ومن المتوقع أن أقدم تقريرتي إلى المجلس قبل نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٢١ - ولكن من المؤسف أنه لن يكون بوسعي أن أقدم إلى اللجنة التقرير المطلوب في الفقرة ١٨ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، والذي يضم مقترحات بشأن استخدام طرق إضافية لتصدير النفط والمنتجات النفطية. ففي رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، طلب المدير التنفيذي لبرنامج العراق مساعدة الحكومة العراقية في إعداد الترتيبات اللازمة للسماح بسفر فريق من الخبراء إلى العراق من أجل المساعدة في إعداد التقرير المذكور أعلاه. وردا على ذلك، علم المدير التنفيذي لبرنامج العراق من خلال رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أن إيجاد طرق إضافية لتصدير النفط والمنتجات النفطية ليس "من بين أولويات العراق في الوقت الراهن"، وأن حكومة العراق لا ترى ثمة حاجة لإيفاد بعثة خبراء إلى العراق لدراسة هذه المسألة.

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

٢٢ - تنقسم حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق إلى سبعة صناديق مستقلة عملا بالفقرات ٨ (أ) إلى (ز) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وتم، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير، إيداع ٣٥٥,٥ مليون يورو في الحساب

١٦ - وبلغ حجم النفط الخام الواصل إلى صهاريج التخزين في محطة بوتاس الطرفية، والذي تقوم برصده شركة سيبولت، وعلى نحو ما تأكد من خلال الرجوع إلى مقياس معايرة صهريج التخزين، هو ١٠ ٢٢٨ ٦٣٥ برميلا، وهو ما يعادل ما متوسطه ٩٧٥ ١٨٥ برميلا يوميا، بالمقارنة مع حوالي ٨٤١ ٧٦٠ برميلا يوميا خلال المرحلة السابقة.

١٧ - وبلغ مجموع الحجم الصافي من النفط الخام الذي سلم إلى السفن في محطة بوتاس الطرفية ٩٩٥ ٢٢١ ٦ برميلا، على نحو ما تأكد بالرجوع إلى مقاييس معايرة السفن. وهذا المقدار يعادل متوسطا قدره ١٢٧ ١١٣ برميلا يوميا.

مجموع صادرات النفط الخام

١٨ - بلغ مجموع الحجم الصافي من النفط الخام الذي صدر من ميناء البكر وميناء جيهان، تحت إشراف شركة سيبولت ١٣٢ ٥٨٥ ٤٢ برميلا أو ما يعادل متوسطا قدره ٢٧٥ ٧٧٤ برميلا يوميا. ومن مجموع حجم هذه الصادرات، صدرت نسبة ١٤,٦ في المائة عن طريق ميناء جيهان بينما صدرت نسبة ٨٥,٤ في المائة منه عن طريق ميناء البكر.

١٩ - وعملا بالفقرة ٧ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، زار العراق فريق مؤلف من ثلاثة خبراء في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد قدموا المساعدة إلى السلطات العراقية المعنية في إعداد قائمة قطع الغيار والمعدات الخاصة بالصناعة النفطية المتصلة بكل مشروع على حدة، وقد أدرجت هذه القائمة كمرفق لخطة التوزيع الخاصة بالمرحلة التاسعة.

٢٠ - وعملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، يزور العراق فريق من الخبراء في آذار/مارس

عروض متنافسة منها لتأدية الخدمات المصرفية المطلوبة لتنفيذ أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وستجرى ممارسة بين تلك المصارف، ويتوقع أن تكتمل هذه العملية في أيار/مايو ٢٠٠١.

٢٥ - وكان قد طلب إليّ بموجب الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، أن أتخذ الخطوات اللازمة لتحويل فائض الأموال المسحوبة من الحساب المنشأ عملاً بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) للأغراض المبينة في الفقرة ٨ (أ) من ذلك القرار بغية زيادة الأموال المتاحة لأغراض المشتريات الإنسانية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الأغراض المشار إليها في الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ويجري الآن استعراض يرمي إلى بيان الأموال غير المربوطة في إطار المرحلة الثامنة من البرنامج في الحساب المنشأ عملاً بأحكام تلك الفقرة. وسوف يتاح ما يتم تعيينه من أموال فائضة لاستخدامه في الحساب المنشأ عملاً بأحكام تلك الفقرة بغرض شراء الإمدادات الإنسانية، وسوف يبلغ مجلس الأمن بما يتم.

٢٦ - وبناء على مقترح قدم إلى اللجنة يقضي برصد احتياطي طوارئ قدره ٢٠٠ مليون دولار وإتاحة مبلغ ٥٢ مليون دولار من الأموال غير المربوطة من المرحلة السابعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أعيد توزيع مبلغ ٥٢ مليون دولار من أجل شراء الإمدادات الإنسانية.

٢٧ - وقرر المجلس في الفقرة ١٢ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) أن يكون معدل الخصم الفعلي من الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بغية تحويله إلى صندوق التعويض في فترة الـ ١٨٠ يوماً، هو ٢٥ في المائة، وقرر كذلك أن تودع الأموال الإضافية الناتجة عن هذا القرار في الحساب المنشأ بموجب الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وتبعاً لذلك، وحتى نهاية فترة

المخصص للمرحلة التاسعة، حسب المأذون به بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، ووصل بذلك العائد من مبيعات النفط منذ بدء تنفيذ البرنامج إلى ٣٧ ٣٣٣,٩ مليون دولار و ٩ ٩٣٤,٩ مليون يورو. وترد في المرفق الأول المبالغ الموزعة من مجموع عائدات النفط على شتى الصناديق والنفقات المقابلة، وذلك حتى ٣١ كانون الثاني/يناير؛ بينما يرد في المرفق الثاني عدد خطابات الاعتماد وقيمتها فيما يتعلق بإيرادات النفط والإمدادات الإنسانية.

٢٣ - وقد وجه وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة نظراً لمجلس الأمن لأول مرة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى زيادة تركيز الأموال في مصرف واحد، كما أنني أشرت بوضوح في تقرير المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/208) إلى مسألة تركيز الأموال في مصرف واحد، والوضع التشغيلي الهش الناتج عن وجود جهة واحدة تصدر خطابات الاعتماد للأصناف الإنسانية.

٢٤ - وبعد مشاورات مستفيضة مع حكومة العراق قامت الأمانة العامة بإجراء مفاوضات مع مجموعة من المصارف، بهدف تنويع استثمارات الأموال في حساب الأمم المتحدة الخاص بالعراق. وأبرمت الأمانة العامة اتفاقات مع أربعة مصارف وبدأت في تنويع الاستثمار فيما بينها. غير أنني أشرت مرة أخرى في تقرير المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1132) إلى أن الاعتماد على مصرف واحد لإصدار خطابات الاعتماد للأصناف الإنسانية ينجم عنه وضع تشغيلي هش. وتتفق حكومة العراق الآن مع هذا التقييم، وقد كتبت الحكومة إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة تخبره بالحاجة إلى تنويع المصارف التي تصدر خطابات الاعتماد. وعلى ضوء المشاورات التي أجريت مع حكومة العراق، قامت الأمانة العامة بتحديد ستة مصارف ذات تصنيف عالٍ في مسائل الائتمان، منها مصرف باريس الوطني (BNP) - باريس، يمكن تلقي

بتنظيم الوكالات التجارية (القانون رقم ٥١/٢٠٠٠). ويقصر هذا القانون المعاملات التجارية التي تجرى في إطار البرنامج على شركات التصنيع/الإنتاج ويستبعد جميع الوسطاء. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أبلغت البعثة الدائمة للعراق مكتب برنامج العراق بسن هذا القانون الجديد، وأوضحت أن حالات التأخير في إبرام العقود التي شهدتها بعض القطاعات قد تم علاجها في الآونة الأخيرة وأعربت عن الأمل في ألا تحدث تأخيرات أخرى في عملية إبرام العقود خلال المرحلة التاسعة.

٣٢ - وبموجب المادة ١٤ من القانون "تمنع دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي من التعامل مع الوكلاء التجاريين مهما اتخذوا من تسميات سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين. ويكون التعامل مباشرة مع الشركات العربية والأجنبية". وإذا تعذر على دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التعامل مباشرة مع الشركات العربية والأجنبية يجب عليها تقديم طلب للحصول على موافقة رسمية من السلطات المركزية بغية التعامل مع الوكلاء التجاريين المرخص لهم.

٣٣ - ونتيجة لهذا التطور، كان على الوزارات في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة مثل الصحة والتعليم والنفط والمياه والصرف الصحي تكييف إجراءاتها التعاقدية وتحديد مصادر مباشرة للإمدادات. وحسب سلطات بغداد أسهم ذلك في حدوث حالات تأخير شديد في تقديم الطلبات المتعلقة بالعقود في القطاعات الأساسية المذكورة أعلاه. ففي قطاع الصحة، على سبيل المثال، كان مجموع قيمة الطلبات الواردة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لا يزيد على ١٣٥ مليون دولار من مجموع المخصصات البالغة ٦٤٢,٧٥ مليون دولار المرصودة في إطار خطة التوزيع للمرحلة الثامنة. وبالمثل، كان مجموع قيمة الطلبات الواردة المتعلقة بقطاع التعليم و ٣٤ مليون دولار المياه والصرف الصحي ٢١٤

الـ ١٨٠ يوما المشار إليها في القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، كان توزيع عائدات النفط على مختلف الحسابات الفرعية المنشأة عملا بالفقرة ٨ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على النحو التالي: نسبة ٥٩,٠٣٤ في المائة لحساب الضمان بء؛ ونسبة ١٣ في المائة لحساب الضمان جيم؛ ونسبة ٢,٢١٥ في المائة لحساب الضمان دال؛ ونسبة ٠,٧٥١ في المائة لحساب الضمان هاء؛ ونسبة ٢٥ في المائة للجنة التعويضات.

٢٨ - ولا يزال مكتب برنامج العراق ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق يواصلان مع حكومة العراق استعراض مختلف الإمكانيات لتنفيذ طلب المجلس الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والمكرر في الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، والذي يتعلق بترتيبات المشتريات المحلية وعنصر النقدية.

جيم - تجهيز طلبات العقود والموافقة عليها

٢٩ - سيؤدي تأخر الحكومة العراقية في تقديم خطة التوزيع إلى حدوث آثار سلبية على تنفيذ البرنامج خلال المرحلة الحالية. فقد قدمت أول عملية في إطار المرحلة التاسعة إلى مكتب برنامج العراق في ١٥ شباط/فبراير.

٣٠ - ولذلك فإنه من اللازم أن تعجل حكومة العراق بعملية إبرام العقود واستخدامها للأموال المتاحة في إطار المرحلة التاسعة، وذلك من أجل التقليل من عمليات التأخير المفرطة التي حدثت في تقديم الطلبات في إطار المرحلة الثامنة، والتي أضرت كثيرا بتنفيذ البرنامج. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى إدراج بند في معظم العقود التي وقعت عليها حكومة العراق في الآونة الأخيرة ينص على منح الموردين المعنيين مهلة محددة لتقديم طلباتهم إلى الأمانة العامة.

٣١ - وكان من بين التطورات التي قد تفسر إلى حد ما هذا التأخير في تقديم الطلبات في إطار المرحلة الثامنة، سن قانون عراقي جديد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يتعلق

المسددة من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لتغطية الإمدادات التي تم اقتناؤها في إطار اتفاقات الشراء بالجملة وسلمتها حكومة العراق إلى المحافظات الشمالية الثلاث. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، قُدم إلى مكتب برنامج العراق ما مجموعه ١٤ ٠٢٤ طلبا قيمتها ٢٣,٣١ بليون دولار في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة). وأعلنت الأطراف المتعاقدة فيما بعد، أن ١ ٠٦١ من طلبات العقود هذه باطلة ولاغية. وحظي ما مجموعه ١٠ ٩٤٨ من الطلبات قيمتها ١٨,٧٥ بليون دولار بموافقة اللجنة أو قامت الأمانة العامة "بالإخطار بها" عملا بالفقرتين ١٧ و ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٨ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠). وإضافة إلى ذلك، تم تعليق ١ ٥٦٢ طلبا مجموع قيمتها ٣,١١٧ بليون دولار. وكان هناك أيضا ما مجموعه ٣٠٣ طلبات قيمتها ٨٦٥ مليون دولار غير مستوفاة أو غير مطابقة لخطط التوزيع الموافق عليها أو لإجراءات اللجنة - تعذر على الأمانة العامة تجهيزها، ريثما يتم تقديم المعلومات المطلوبة وإدخال التصويبات أو التعديلات من جانب الموردين أساسا. وهناك ١٢٢ طلبا آخر وردت خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مجموع قيمتها ٤١٧ مليون دولار يجري تجهيزها بشكل حثيث.

٣٧ - وأود أن أنوه بالتحسن النسبي في معدل تقديم الطلبات، التي بلغ عددها ١ ٦٤٩ بقيمة ٥,٢٢ بليون دولار، منها ٦٦,٢ في المائة تتعلق بميزانية خطة التوزيع للمرحلة الثامنة. ولكن كما أشير إلى ذلك سابقا، فإن معدل تقديم الطلبات يختلف كثيرا باختلاف قطاعات البرنامج. ففي حين تجاوزت قيمة الطلبات الخاصة بأصناف الأغذية وتوزيع الأغذية مستوى الأموال المخصصة لهذين القطاعين، كانت مستويات الطلبات المتصلة بقطع الغيار والمعدات النفطية وقطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي منخفضة بدرجة تبعث على القلق.

مليون دولار والنفط ٣٥ مليون دولار، من مخصصات ميزانية خطة التوزيع البالغة ٣٥١,٥٠ مليون دولار و ٥٥١,١٦ مليون دولار و ٦٠٠ مليون دولار على التوالي.

٣٤ - وفي الفقرة ٢ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، قرر مجلس الأمن أن تظل المبالغ التي أوصيت بها في تقرير التكميلي المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90) لقطاعي الأغذية/التغذية والصحة تخصص على سبيل الأولوية من المبلغ المتوفر من مبيعات النفط والمنتجات النفطية التي ينتجها العراق. ويسرني الإفادة بأنه تم في خطة التوزيع للمرحلة التاسعة تخصيص التمويل على سبيل الأولوية لهذين القطاعين بالرغم من توقع انخفاض العائدات في إطار المرحلة الراهنة، والتي يقدر الآن أنها تقل بنسبة ٢٨ في المائة عن العائدات التي كانت متاحة في إطار المرحلة الثامنة.

٣٥ - وبالتالي أرحب بقرار حكومة العراق تخصيص مبلغ ١,٥٨ بليون دولار لتلبية احتياجات الشعب العراقي في مجالات الأغذية والتغذية والصحة في إطار خطة التوزيع للمرحلة التاسعة. وستمكن مخصصات الأغذية الحكومة من بلوغ مستوى الأسعار الموصى به وهو ٢ ٤٧٢ كيلو سعر و ٦٠,٢ غراما من البروتين للشخص الواحد يوميا. وإضافة إلى ذلك فإن تخصيص مبلغ ٢٠٩,٣٣ مليون دولار للقطاع الفرعي توزيع الأغذية من أجل شراء قطع غيار ومعدات سيفضي إلى تحسن مرافق تخزين ونقل الأغذية وغيرها من السلع.

تجهيز الطلبات الواردة في إطار حساب الضمان

باء (٥٩ في المائة)

٣٦ - في ١٤ شباط/فبراير، كان المتاح في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) ما يزيد على ١٩,٥ بليون دولار وأكثر من ١,١ بليون يورو لا تدخل ضمنها الأموال

حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

٣٨ - منذ أن بدأت الأمم المتحدة تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث، نيابة عن حكومة العراق، أتيح خمسة بلايين دولار تقريبا في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة). ويشمل هذا المبلغ الأموال التي سددت فيما بعد إلى حساب الضمان بء (٥٩ في المائة) مقابل إمدادات الأغذية والأدوية واللقاحات التي سلمتها حكومة العراق إلى المحافظات الشمالية الثلاث في إطار اتفاقات الشراء بالجملة.

٣٩ - وقدمت وكالات وبرامج الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ البرنامج ما مجموعه ٤١٦ ٣ طلبا في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) منها ١٧٠ ٣ طلبا مجموع قيمتها ٩٦٩ مليون دولار - لا تشمل الأغذية والأدوية التي تشتريها حكومة العراق في إطار اتفاقات الشراء بالجملة - حظيت بموافقة اللجنة أو قامت الأمانة العامة "بالإخطار بها" عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٨ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠). وتم تعليق سبعة طلبات مجموع قيمتها ٩٤٢ ٤٢٣ دولارا، وهناك ٩٤ طلبا مجموع قيمتها ٢٦,٠٨ مليون دولار هي حاليا قيد التجهيز أو التقييم، أو بانتظار مزيد من المعلومات حول مواصفاتها.

٤٠ - ويساورني القلق أيضا لأن معدل تقديم الطلبات من جانب وكالات وبرامج الأمم المتحدة غير مرض، وإن كانت أسباب الصعوبات التي ووجهت في هذا الصدد تختلف عن الأسباب المتصلة بالطلبات المقدمة في إطار حساب الضمان بء (٥٩ في المائة). ولذلك أصدرت تعليماتي للمدير التنفيذي لبرنامج العراق لكي يتناول هذه المسألة مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات والبرامج المعنية بغية تعجيل التعاقد على الإمدادات والمعدات من أجل المحافظات الثلاث في الشمال.

قطع الغيار والمعدات النفطية

٤١ - تلقى مكتب برنامج العراق ما مجموعه ٢٣٤ ٣ طلبا قيمتها ١,٩٠٥ بليون دولار تحمّل على المبلغ الذي أذن به المجلس لشراء قطع الغيار والمعدات النفطية في إطار المراحل من الرابعة إلى الثامنة ومجموعه ٢,٤ بلايين دولار. ومن هذا المجموع تمت الموافقة على ٣٦٦ ٢ طلبا بقيمة ١,٣٥٥ بليون دولار منها ٨٦ طلبا بقيمة ٦٠,٣٨ بليون دولار وافق عليها فريق خبراء النفط التابع لمكتب برنامج العراق عملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتم تعليق ما مجموعه ٥٦٢ طلبا بقيمة ٤٣٥ مليون دولار، بينما لا يزال ٩٠ من الطلبات غير المستوفاة أو غير المطابقة للشروط، قيمتها ١٠٦ ملايين دولار لم يبت فيها بانتظار إجراءات أخرى من جانب الموردين أساسا. وهناك ١٩ طلبا بقيمة ٨,٧ ملايين دولار قيد التجهيز الحثيث حاليا.

٤٢ - ولا يسعني إلا أن أقرر أسفي الذي أعربت عنه في تقريرتي السابق (S/2000/1132, para.34) حيث لم يسجل أي تحسن ملحوظ على تسليم الطلبات الخاصة بقطع الغيار المتعلقة بصناعة النفط للمرحلة الثامنة. وبعد مرور حوالي شهرين على انتهاء المرحلة الثامنة لم يتلق مكتب برنامج العراق سوى ٤٦ طلبا خاصا بقطع الغيار والمعدات المتعلقة بصناعة النفط بقيمة ٣٤,٩٨ مليون دولار، تمثل ما لا يتجاوز ٥,٨ في المائة من مبلغ الـ ٦٠٠ مليون دولار المخصصة لهذا القطاع.

٤٣ - ويزداد باطراد معدل وصول قطع الغيار والمعدات المتعلقة بصناعة النفط التي أقرت في إطار المراحل السابقة، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ٥٦٢ مليون دولار، وثمة لوازم تبلغ قيمتها ٧٩٣ مليون دولار لا تزال في مرحلة الإنتاج والتسليم.

الذي قدمه المدير التنفيذي لبرنامج العراق إلى اللجنة في رسالته المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٤٦ - وتحقيقاً لهذه الغاية، وتلبية للفقرة ١٣ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، قدم مكتب برنامج العراق إلى اللجنة جدولاً مقترحاً بإحاطات تقوم بها وكالات وبرامج الأمم المتحدة المختصة المشاركة في تنفيذ البرنامج كي تطلع اللجنة على أنشطة القطاعات المختلفة وتقدم أي إيضاحات يمكن أن تطلبها اللجنة لتيسير رفع التعليق المفروض على الطلبات.

٤٧ - وفي الوقت نفسه يواصل مكتب برنامج العراق تزويد اللجنة بتقارير وبيانات دورية شاملة وتحليلية عن الطلبات المتعلقة، واتجاهات فرض التعليق، والأسباب المتصلة بالبرنامج التي تدعو للإفراج عن الطلبات المتعلقة والترابط بين الإمدادات اللازمة لمشروعات وأنشطة معينة. وعلاوة على مساعدة الموردين في إعداد المعلومات المطلوبة عن طريق تزويدهم بأمثلة للمواصفات التفصيلية التي تطلبها عادة البعثات التي تفرض التعليق، قام مكتب برنامج العراق/مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بمساعدة المؤسسات العراقية في وضع تفاصيل تقنية للأصناف المتعاقد عليها والتي يرجح أن يفرض عليها التعليق.

٤٨ - وأود أن أشير، مع ذلك، وبعد المناقشات التقنية التي أجريت في ٢٣ كانون الثاني/يناير مع البعثات المعنية، إلى وجود بعض المؤشرات الإيجابية على أن عدداً من الطلبات المتعلقة حالياً يعاد النظر فيه مرة أخرى.

تنفيذ الفقرة ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

٤٩ - عملاً بأحكام الفقرة ٢٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، واصلت الأمانة العامة إخطار اللجنة بجميع الطلبات التي تحتوي على أصناف تخضع لأحكام آلية رصد الصادرات والواردات، التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١٠٥١

الطلبات غير المكتملة و/أو غير المستوفية للشروط المطلوبة التي وردت في إطار حساب

الضمان بآء (٥٩ في المائة)

٤٤ - في تقرير السابغ المقدم إلى المجلس (المرجع نفسه الفقرة ٣٦) أعربت مجدداً عن قلقي البالغ إزاء العدد الكبير من الطلبات الناقصة التي تلقتها الأمانة العامة أو غير المستوفية للشروط، وعن أسفي الشديد لأن معدل استجابة الموردين لطلبات الحصول على مزيد من المعلومات أو الإيضاحات أو التصحيحات كان بطيئاً بصفة عامة. وبناء على النداءات السابقة التي وجهها المدير التنفيذي لبرنامج العراق، فقد وجه انتباه الممثلين الدائمين لثمان عشرة دولة من الدول الأعضاء المعنية إلى تفاصيل الطلبات التي قدمت إليهم والتي لم تتلق الأمانة العامة استجابة رغم مضي فترة تزيد على ستة أشهر. وقد أبلغت المعلومات المذكورة عاليه إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، مع التأكيد على نداءات وجهت من قبل إلى حكومة العراق بأن تحث الموردين المعنيين على ضرورة الاستجابة السريعة لهذه الطلبات.

الطلبات المتعلقة

٤٥ - أود أن أعرب مجدداً عن قلقي البالغ إزاء الارتفاع غير المقبول في عدد الطلبات المتعلقة. وقد ازداد حجم هذه الطلبات بدرجة خطيرة، وبلغت قيمتها الإجمالية ٣,١١٧ بليون دولار لتشكل نسبة ١٦,٥ في المائة من جميع الطلبات التي أحييت إلى اللجنة. وحتى لو أضيفت قيمة الطلبات المحالة إلى اللجنة، إلى قيمة الطلبات التي أبلغت بها الأمانة العامة دون إحالتها إلى اللجنة، ستظل قيمة الطلبات المتعلقة تمثل ١٤,١٥ في المائة من الإجمالي المذكور آنفاً. ومن المؤسف أنه لم تتح الفرصة حتى الآن للجنة كي تبدأ جولة جديدة من الاجتماعات التقنية من أجل إعادة النظر في التعليق المفروض على الطلبات في كل قطاع على حدة، حسب الاقتراح

حالات الموافقة أو الإفراج عن الطلبات المعلقة على أساس مشروط بالرصد/المراقبة

٥٢ - كما ورد في الفقرة ٢٢ من تقريره السابق (S/2000/857)، تم دمج وتعزيز موارد الرصد والمراقبة لمكتب برنامج العراق/مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها ووكيلي التفتيش المستقلين كوتيكنا وسيبولت. وستوفر هذه الآلية المعززة ضمانات وافية لأعضاء اللجنة بأن الأصناف التي تبعث على القلق بصورة خاصة تستخدم في الأغراض التي تمت الموافقة عليها.

٥٣ - وقد ساعد هذا التدبير بشكل كبير في موافقة اللجنة و/أو إفراجها عن ٥٨٨ طلبا كانت معلقة لديها بقيمة ٩٣٧ مليون دولار، على شرط إخضاعها لرصد ومراقبة خاصين. وأنا أحث اللجنة بشدة على منح ثقة أكبر لجهاز الأمم المتحدة للرصد والمراقبة من أجل الموافقة أو الإفراج عن الطلبات المعلقة التي تتضمن أصنافا مدرجة في قائمة قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦).

الإخطارات والموافقات من جانب الأمانة العامة

٥٤ - عملا بالأحكام ذات الصلة في القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠)، "أخطرت" الأمانة العامة لجنة مجلس الأمن بأن ١٥١٠ طلبات تبلغ قيمتها الإجمالية ٣١٨٠ مليون دولار تتوفر لها شروط الدفع، من بينها ٨٦ طلبا لقطع غيار ومعدات نفطية قيمتها ٦٠,٣٨ مليون دولار وافق عليها فريق خبراء النفط. ومع أن القائمة المعدة على أساس المشاريع والتي تضم قطع الغيار والمعدات النفطية للمرحلة الثامنة والتي قدمت إلى اللجنة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، لم تتم الموافقة عليها إلا في الأسبوع الأخير من تلك المرحلة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، فلم تؤثر هذه الموافقة المتأخرة بشكل كبير على موافقة فريق خبراء النفط

(١٩٩٦). ويتم تبادل المعلومات الإضافية التي تحصل عليها الأمانة العامة بشأن الحكم المذكور عاليه، مع اللجنة بغية تخفيض عدد حالات التعليق المفروضة على الطلبات لعدم توفر المواصفات التقنية.

٥٠ - ومع ذلك، فقد حدد خبراء الأمانة العامة أن الأصناف الواردة في ٢٠٧ طلبا تقدر قيمتها بـ ٤٢٩ مليون دولار ليست مدرجة على القائمة التي تنطبق عليها آلية رصد الصادرات والواردات التي اعتمدها قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦). وقد اعترضت اللجنة على رأي خبراء الأمانة المذكور آنفا. ولمواجهة هذه المشكلة، كما ذكر آنفا، نظم مكتب برنامج العراق اجتماعا في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ضم خبراء الأمانة العامة وأعضاء اللجنة المعنيين. وتم التوصل خلال الاجتماع إلى نقاط تفاهم غير رسمية بشأن تحسين تدفق المعلومات، وأولويات الاستعراض واستخدام آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة بصورة أكبر كشرط لاعتماد الطلبات التي تتضمن أصنافا يمكن أن يكون لها استخدام مزدوج.

٥١ - وعلى النحو المطلوب في الفقرة ١٩ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠١)، اتفق الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش مع مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عقد اجتماعات مشتركة لخبراء من الجانبين يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. ويقوم الخبراء بمراجعة وتحديث قائمة الأصناف والتكنولوجيا التي تنطبق عليها آلية رصد الصادرات والواردات التي اعتمدها قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦). وسيرفع تقرير هذه الجلسة المشتركة إلى مجلس الأمن في المستقبل القريب.

الإمدادات المسلمة إلى العراق. ومع وجود نحو ٩٧ خطاب اعتماد قيد التجهيز الفعلي، فإنه في ١٣ شباط/فبراير لم تكن هناك تأخيرات كبيرة في إصدار خطابات الاعتماد من جانب مصرف باريس الوطني - باريباس. ولكن يوجد ما مجموعه ٥٤٨ طلبا موافقا عليها قيمتها ١,١٢٣ بليون دولار، لم يصدر المصرف المركزي في العراق تعليمات إلى مصرف باريس الوطني - باريباس بفتح خطابات اعتماد بشأنها. وفي مناسبات عديدة، طلب إلى المصرف المركزي في العراق التعجيل بإصدار تعليماته بشأن فتح خطابات اعتماد بمجرد الموافقة على الطلبات، وتقليل الوقت الذي يستغرقه رده على الطلبات المتعلقة بتقديم الإيضاحات المقدمة من مصرف باريس الوطني - باريباس. وقد أحيطت الحكومة العراقية علما بشكل كامل ومتواصل بأحدث التطورات المتعلقة بهذه الحالة غير المرضية، وذكّرت مرارا بضرورة بذل جهد حازم للتصدي لهذه المشكلة المستمرة. وأود أن أكرر في هذا الصدد مرة ثانية توصيتي السابقة بأن ترسل حكومة العراق إلى نيويورك ممثلا للمصرف المركزي للعراق، يكون برتبة مناسبة، من أجل التعجيل بالأنشطة المتصلة بالترتيبات المصرفية على النحو الوارد في الفقرة ١٣ من مذكرة التفاهم بين العراق والأمانة العامة (S/1996/356).

الحماية التجارية

٥٩ - تبعا لتحليل أولي أجراه مكتب برنامج العراق، تشير التقديرات إلى أن من المحتمل أن تكون أصناف مدرجة في عقود يتراوح عددها ما بين ١ ٥٠٠ إلى ٢ ٠٠٠ قد أصبحت موضعاً لمنازعات تجارية في السنة الماضية بين المشتريين العراقيين ومورديهم. ويمكن أخذ فكرة عن عدد الحالات المتنازع عليها من عدد الطلبات المقدمة لتصدير سلع بدون مقابل باعتبارها تعويضا أو وفاء بضمان أو أصنافا بديلة عن بضائع لم يتم استلامها بالكامل أو كانت معيبة أو

على الطلبات، بسبب التأخير المفرط في تقديم الطلبات ذات الصلة.

٥٥ - واستجابة لطلب مقدم من المدير التنفيذي لبرنامج العراق إلى أعضاء اللجنة المعنيين، تم الإفراج عن طلبات قيمتها نحو ١٠ ملايين دولار من الطلبات المعلقة، ولم تكن تشمل سوى أصناف أدرجت فيما بعد في القوائم الموافق عليها سلفا.

٥٦ - وبالإضافة إلى الطلب الوارد في الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، أعد مكتب برنامج العراق، بالتشاور مع مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة قوائم بأصناف إضافية في قطاعات الزراعة والتعليم والأغذية وتوزيع الأغذية والصحة والمياه والصرف الصحي. وقدمت هذه القوائم إلى اللجنة، أي في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في غضون ثلاثين يوما حسب الموعد النهائي المحدد في القرار، بهدف توسيع واستكمال القوائم المصنفة الخاصة بهذه القطاعات التي وافقت عليها اللجنة عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) والفقرة ٨ من القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠). ووافقت اللجنة على هذه القوائم، بصيغتها المنقحة من قبل اللجنة، في شباط/فبراير.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، قدم برنامج العراق إلى اللجنة، وفقا للمطلوب في الفقرة ١٠ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠١) قوائم مصنفة تضم الأصناف الخاصة بقطاعي الإسكان والكهرباء في ١٢ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ على التوالي.

خطابات الاعتماد

٥٨ - وفقا لسجلات أمين خزانة الأمم المتحدة، أصدر مصرف باريس الوطني ٠ باريباس ما مجموعه ٣٧٩ ١٠ خطاب اعتماد تبلغ قيمتها الإجمالية ١٧,١١٦ بليون دولار، وسدد للموردين مبلغا مجموعه ٩,٧٦٤ بلايين دولار مقابل

٦٢ - وإذ أضع هذا الهدف في اعتباري فإنني أرحب باستئناف المناقشات غير الرسمية في اللجنة، رغم التأخير الشديد، وهي المناقشات التي تناولت الخيارات المقدمة من مكتب برنامج العراق في تموز/يوليه ١٩٩٩ فيما يتعلق بشروط السداد لحساب الضمان بـ (٥٩ في المائة)، وأود أن أناشد اللجنة إيلاء أولوية عليا لهذه المسألة واتخاذ التدابير اللازمة لحماية حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة) ضد سوء التصرف التجاري أو الممارسات الاحتيالية العرضية.

ثالثاً - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - التفتيش على الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

٦٣ - واصل الموظفون التابعون لشركة كوتيكنا، وهي وكالة التفتيش المستقلة التي تعمل لحساب الأمم المتحدة عند نقاط الدخول الحدودية إلى العراق في الوليد وطربيل وأم قصر وزاخو، التصديق على وصول الإمدادات المشتراة في إطار حساب الضمان بـ (٥٩ في المائة) وحساب الضمان جيم (١٣ في المائة). وبسطة بقدر أكبر إجراءات أخذ العينات والتفتيش والاختبار، كما عجلت بقدر أكبر عملية التصديق والإبلاغ عن طريق إضافة ٥ موظفين آخرين في تلك المواقع، وعن طريق نقل البيانات إلكترونياً من الميدان إلى مكتب برنامج العراق.

٦٤ - بيد أنه في حالة أم قصر، حدثت تأخيرات كبيرة في التصديق على بعض السلع التي تم تفريغها، وذلك نتيجة لتأخر بعض المشتريين العراقيين في اتخاذ التدابير اللازمة لاستلام البضائع التي تخصهم وإخراجها من منطقة الميناء. وقد أبلغ مكتب برنامج العراق حكومة العراق بالشكاوى المقدمة من عديد من الموردين بشأن التأخيرات الناتجة عن ذلك في التصديق على البضائع التي يتم تفريغها وفي تسديد

غير مطابقة للمواصفات والتي يبدو أن الأطراف المتنازعة قد توصلت لحل لها عن طريق مفاوضات ثنائية.

٦٥ - ولقد قدمت النصح باستمرار إلى حكومة العراق بأن تتعامل مع موردين عريقين وذوي سمعة طيبة كتدبير وقائي للتقليل من إمكانية حدوث منازعات من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، أود التنويه بالممارسة التي اتبعها المشترون العراقيون باستبعاد الموردين الذين قصروا في الوفاء بشروط عقودهم السابقة من المشاركة في العطاءات التجارية في المستقبل. كما أود أن أنوه بالقانون الجديد الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي يقصر التعاقد على المنتجين والمصنعين فقط ويحظر الاستعانة بالوسطاء. ورغم الفائدة التي قد تحققها هذه التدابير في تقليل عدد المنازعات التجارية، فإن هذه التدابير الأحادية الجانب لا يمكنها وحدها أن تعالج الحالات التي يتحدى فيها مورد يقوم بعملية توريد واحدة مسؤولياته التعاقدية ويستغل على نحو غير ملائم الفراغ الحالي في الضمانات التجارية في إطار البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسات الثنائية لحل المنازعات تعتبر فعالة ومفيدة في الحالات التي يتصرف فيها كل من الطرفين بحسن نية في تصريف التزاماتهما التعاقدية. ومع الأسف فإن الحالة لم تكن كذلك على الدوام فيما يتصل ببعض الموردين.

٦٦ - ومع تزايد حجم الإمدادات المسلمة إلى العراق، فضلاً عن تزايد تنوع وتعدد الإمدادات، فسيزداد بقدر أكبر عدد الحالات التي لا يجري فيها تسليم الإمدادات بالكامل أو التي لا تستوفي فيها الإمدادات المواصفات التعاقدية، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتفادي التعامل مع الوسطاء والموردين الذين لا يوفون بالتزاماتهم، وعدم التعامل إلا مع المنتجين والمصنعين الموثوق بهم. وبالتالي، فمن الضروري توفير حماية تجارية قانونية للمشتريين العراقيين.

٦٩ - وبغداد هي مقر فريق سايبولوت لرصد قطع الغيار والمعدات النفطية، الذي يتألف من ستة أعضاء. ويسافر أعضاء الفريق كثيرا في جميع أنحاء العراق، ويقومون بصفة معتمدة بزيارة جنوب العراق وشماله مرة كل أسبوع، ويغطون المستودعات المختلفة في كل منطقة. ونظرا لتزايد كمية شحنات قطع الغيار والمعدات النفطية التي يجري تسليمها ودرجة تعقدها، فإن كل زيارة من زيارات الرصد يستغرق إتمامها ثلاثة أيام على الأقل. ويتولى المراقبون في مكتب بغداد تغطية المستودعات القريبة من بغداد، التي يمكن إتمام زيارتها في يوم عمل واحد.

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

٧٠ - لقد طلب المجلس إلى في الفقرة ٣ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) أن أوصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة تنفيذ هذا القرار على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، بما في ذلك إتمام توظيف وتعيين ما يكفي من المراقبين في العراق في غضون تسعين يوما من اعتماد القرار. ويسعدني أن أشير إلى أن مكتب برنامج العراق/مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة أنجرت مجتمعة الإجراءات المتعلقة بتعيين ١٥٨ مراقبا دوليا. ومعظم هؤلاء المراقبين من الأخصائيين الذين تتوفر لديهم المهارات التقنية المطلوبة لإجراء عمليات المراقبة التي تتسم بالفعالية للوالم والمعدات التي تصل حاليا إلى البلد في إطار البرنامج ويجري تركيبها واستعمالها فيه.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت تعديلات أخرى في توزيع وظائف المراقبين على القطاعات لضمان تغطية فعالة بقدر أكبر تتناسب مع حجم وتعقد وحساسية الأنشطة القطاعية المختلفة. ويحقق هذا توازنا بين عدد المراقبين والمجالات ذات الأهمية بالنسبة للجنة ويتفادى التداخل ويزيد من الكفاءة. وستواصل الأمم المتحدة

المدفوعات المتعلقة بها، وحث على أن يتخذ المشترون المعنيون تدابير عاجلة لمعالجة هذه التأخيرات.

٦٥ - وبدأ خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠١ نفاذ الطرائق التي اتفق عليها مكتب برنامج العراق وخزانة الأمم المتحدة بشأن الاعتماد الإلكتروني للتصديقات، والتي يتوقع أن تقلل بقدر كبير من الوقت المستغرق والموارد اللازمة لإنجاز عملية المدفوعات.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ٢٥١ شحنة من قطع الغيار والمعدات النفطية، وبلغ عدد العقود التي تم بالكامل تسليم ورصد البضائع المتعاقد عليها ضمن هذه الشحنات ٦٣ عقدا. وأصدرت خطابات عدم مطابقة للمواصفات بشأن اللوازم الواردة بموجب ستة عقود. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت لوازم يغطيها ١٤٠ عقدا ولكنها لم تفحص بعد أو كانت بانتظار ورود التقارير الفنية من المستلمين. وجرى ٤٢ عملية تسليم جزئي.

٦٧ - وتبلغ قيمة اللوازم التي تم تسليمها في أثناء هذه الفترة (مع تقدير قيمة اللوازم التي تشملها الرسائل الخاصة بالمخالفات وعمليات التسليم الجزئي بناء على الأداء السابق) ٩١,٢ مليون دولار. أما القيمة الكلية لقطع الغيار والمعدات النفطية التي تم تسليمها منذ بدء المرحلة الرابعة فتبلغ ٥٦٢ مليون دولار.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام فريق الرصد التابع لشركة سايبولوت بـ ٢٣٥ زيارة موقعية في جميع أنحاء العراق. وشمل هذا رصد عملية تسليم جزئي لخط أنابيب من المقرر مده وتنفيذ لحاماته، من نفط خانة إلى مصافة الدورة. وعلاوة على ذلك، تم إعداد ١٢ من تقارير الاستعمال النهائي تلبية لطلبات من اللجنة.

٤٧,٩ غراما من المواد البروتينية للفرد الواحد يوميا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ متوسط القيمة السعرية والبروتينية لسلة الأغذية ٢٢٧٠ كيلو سعر حراري و ٤٧,٣ غراما من البروتين للفرد الواحد يوميا، أي ما يناظر، على التوالي ٩٢ في المائة و ٧٩ في المائة من الاحتياجات المقررة طبقا لتوصيات الواردة في تقرير التكميلي المقدم في شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/90). وقد تبين من عمليات التحقق الموقعي التي أجريت على مستوى الأسر المعيشية في جميع أنحاء محافظات منطقتي الوسط والجنوب أن ٩٥ في المائة من المستفيدين الذين تمت مقابلتهم قد تلقوا حصصهم الكاملة.

٧٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، استوفت حكومة العراق القيمة السعرية المستهدفة، وهي ٤٧٢ ٢ كيلوسعر، ولكنها لم توفر من البروتين سوى ٤٩,٤ غراما، أي أقل من المستوى المخطط البالغ ٦٠,٢ غراما. بيد أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، انخفضت القيمة السعرية لسلة الأغذية المتاحة إلى ١٤١ ٢ كيلو سعر و ٤٤,٢٧ غراما من البروتين فقط للفرد الواحد يوميا، وهو ما يناظر، على التوالي، ٨٧ في المائة و ٧٤ في المائة من الهدفين المحددين في إطار المرحلة الثامنة من خطة التوزيع والتوصيات الواردة في تقرير التكميلي.

٧٦ - وهذا النقص في المستويات المخططة للبروتين والطاقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير يعزى أساسا إلى انخفاض الكميات الوفرة من البقول ومنتجات الألبان. ولم تشمل حصص الأغذية لشهر كانون الثاني/يناير أي بقول. ونظرا إلى ثراء البقول بالبروتين والمغذيات الأخرى، فإن انعدامها أو نقصها عن المستوى الكافي في حصص الأغذية يؤثر سلبا على المجموع المتوافر من البروتين في سلة الأغذية. وقد حدث هذا النقص بسبب عدم انتظام وصول البقول نتيجة للتأخر في التعاقد وسوء الأداء من جانب بعض الموردين. فطبقا لخطة التوزيع للمراحل من السادسة إلى الثامنة، تم

استعراض وتعديل هذه الترتيبات حسب الاقتضاء. ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير تحليل لعدد المراقبين حسب وكالات وبرامج الأمم المتحدة ووحدات المراقبة المتعددة التخصصات والجغرافية، وحسب القطاعات.

٧٢ - ظلت عملية المراقبة في منطقتي الوسط والجنوب خلال الفترة قيد الاستعراض تدور حول الأفرقة العاملة القطاعية داخل إطار نظام المراقبة المعزز. ويتولى الفريق الاستشاري للمراقبة القطرية، الذي يرأسه منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، ويتألف من رؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وبعض كبار الموظفين من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، وضع المبادئ التوجيهية واعتماد أنشطة المراقبة الميدانية، وذلك بالتشاور مع مكتب برنامج العراق.

٧٣ - وركزت أنشطة المراقبة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض على المجالات ذات الأولوية للتتبع الشامل (مع التركيز على الأصناف التي يحتمل أنها ذات استخدام مزدوج) وتوفير معلومات مستكملة عن المستعملين النهائيين وأصناف الاستعمال النهائي المشمولة في البرنامج. وكانت جميع عمليات المراقبة في جميع القطاعات مستندة إلى خطط ربع سنوية يجري تنقيحها بغرض زيادة التركيز على البنود التي تهتم بها اللجنة وعلى احتياجاتها المحددة من المعلومات.

رابعا - تنفيذ البرنامج

ألف - التركيز القطاعي

الأغذية

٧٤ - ذكرت في الفقرة ٦٨ من تقرير السابق (S/2000/1132) أنه نتيجة للوقت الذي يستغرقه التعاقد على اللوازم والذي يستغرقه وصولها، كانت سلة الأغذية توفر عندئذ ما متوسطه ١٨٨ ٢ كيلو سعر حراري وما قيمته

الازدحام الحالي في الميناء. وقد ظلت العقود الخاصة بجميع البنود السالفة الذكر معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذه البنود ضرورية حيوية لسلامة الملاحة ولتيسير رسو السفن في الميناء.

٧٩ - وكان قسم شحن البضائع في الميناء متعطلا عن العمل في الوقت الذي كان ينتظر فيه وصول معدات الميناء التي تم طلبها (مثل الناقلات والرافعات الشوكية والجرارات وقطع الغيار للرافعات الموجودة) ولكنها لم تصل بعد إلى البلاد. ورغم أن اللجنة قد وافقت على جزء من العقود المقدمة لها فإن التأخير في إبرام العقود وطول المدة التي تستغرقها عملية الموافقة وطول فترات التسليم كل ذلك أدى إلى الإبطاء في وصول المعدات وقطع الغيار التي كانت هناك حاجة شديدة لها. ونتيجة لذلك لم يتحقق تحسن كبير في القدرة التشغيلية للميناء أو في أدائها. ولا يزال الاختناق في ميناء أم قصر يمثل عائقا أمام التنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني نظرا لأن غالبية سلع البرنامج يتم شحنها عن طريق ذلك الميناء. ومن المتوقع بعد وصول معدات الشحن الجديدة التي تمت الموافقة عليها أن يزيد معدل الشحن بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ في المائة حسب حجم البضائع المشحونة.

٨٠ - وتعتبر قطارات نقل البضائع عنصرا أساسيا في التنفيذ الفعال للبرنامج. ويظل النقل بالسكك الحديدية، بسبب يسره، الوسيلة الأساسية والأكثر اقتصادا للنقل في العراق ولا سيما لأولئك الذين لا تيسر لهم سوى موارد مالية قليلة. ووفقا للمعلومات المتاحة فإن شبكة سكك الحديد العراقية تقوم بنقل نحو ٢٠٠ ٠٠٠ راكب و ٤٠٠ ٠٠٠ طن من البضائع كل شهر. ويتمثل أحد المعوقات الرئيسية في تشغيل قطارات البضائع والركاب في قلة عدد القاطرات الصالحة للعمل. فمن جملة ٣٨٢ قاطرة لا يوجد سوى ٨٠ قاطرة صالحة للعمل، أي بنسبة ٢١ في المائة من العدد الموجود. وتم تعليق أحد الطلبات بقيمة

التعاقد والتصديق على ما مجموعه ٤٠١ ٠٠٠ طن متري من البقول، ولكن لم يصل منها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلا ما مجموعه ١٠٧ ٢١٥ طنا، أي ٢٦,٧ في المائة. وقد استمرت مشكلة تقصير الموردين المتعاقد معهم عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، وتنتج عن ذلك عواقب سلبية على انضباط مواعيد تسليم السلع الأساسية المشمولة في البرنامج.

٧٧ - وقد أشرت في تقاريري السابقة إلى توافر بعض أصناف الأغذية المنتجة محليا، مثل لحوم الدواجن والفواكه والخضر. بيد أن من المؤسف أن أسعار هذه السلع في السوق تجعل الطبقات الأشد فقرا من العراقيين تعتمد اعتمادا ضخما على حصة الأغذية التي توفر عن طريق سلة الأغذية. ولا يزال بيع السلع المشمولة في سلة الأغذية أو مقايضتها يمثل الوسيلة التي يتمكنون بها من تدبير الضرورات الأساسية الأخرى التي يحتاجونها. وقد شرع جهاز الأمم المتحدة للمراقبة في العمل مع حكومة العراق لجمع معلومات إضافية عن الأمن الغذائي للأسر المعيشية بهدف اكتساب فهم أفضل لهذه المسألة الخطيرة. وستبلغ النتائج المتوصل إليها منذ ذلك إلى مجلس الأمن في التوقيت المناسب.

النقل ومناولة الأغذية

٧٨ - فيما يتعلق بالنقل ومناولة الأغذية، يعكف مراقبو الأمم المتحدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على إجراء تقييم تفصيلي للمرافق واحتياجات الإصلاح في ميناء أم قصر، وهذا التقييم جار حاليا. بيد أن نتائج الملاحظة الأولية تبين أن نقص المعدات الضرورية وقطع الغيار والمولدات البحرية للطاقة الكهربائية اللازمة للجرافات والقوارب القاطرة، وكذلك المعدات اللازمة لتطهير الميناء من حطام السفن الغارقة، يحد من المراسي المتوفرة لمناولة البضائع. وتوفير معدات جديدة من هذا القبيل سيسهم في تقليل

معالجة الأمراض المعدية حين يعطى المريض جرعة غير كاملة من مضادات البكتيريا.

٨٣ - لقد وجد مراقبو الأمم المتحدة أيضاً أن جميع المستودعات والمرافق الصحية تفتقر للحواسيب ذات القدرة الملائمة لتنظيم العدد المتزايد من مدخلات البرنامج على نحو فعال. وسوف يساعد توفير الحواسيب في تتبع وصول العقاقير وتوزيعها وموعد انتهائها. وتعمل وزارة الصحة حالياً على إعداد خطة مفصلة لتوزيع الحواسيب وتدريب العدد الكافي من الموظفين. وسوف يتم إطلاع الأمم المتحدة على الخطة بعد اكتمالها وذلك لتسهيل الإفراج عن المواد المتعلقة وهو ما من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في توفير خدمات الرعاية الصحية في العراق ورصدها بطريقة فعالة. وقد كان مطلوباً منذ فترة طويلة توفير معدات الحواسيب الملائمة لتوفير نظام معلومات على نطاق البلاد من أجل إدارة فعالة لمجموعة واسعة من الأدوية والإمدادات الطبية التي تصل إلى كيماديا وسائر المرافق الصحية في العراق.

٨٤ - وتكشف تقارير مراقبي الأمم المتحدة عن النقص المستمر في بعض المضادات الحيوية والقابلة للحقن وعلاجات الصرع والأدوية المستخدمة في معالجة أمراض السكري والقلب. وكان مخزون المضادات الحيوية القابلة للحقن المعبأة في عينات قد انتهى منذ أكثر من ثلاثة أشهر في حين انتهى مخزون مضادات السعال ومسكنات الآلام البسيطة ومضادات الحمية منذ ما يزيد على ستة أشهر. وازداد أثناء الفترة قيد الاستعراض عدد الأصناف الصحية التي شهدت نقصاً في الإمدادات (قام الموردون بتسليم جزء منها) وتلك التي لم تستوف لمواصفات في العقود. وبالرغم من أن بعض هذه العقاقير تقوم بتصنيعها مصانع سامرا للأدوية في العراق لتكملة مدخلات البرنامج فإنها غير كافية ولم تحدث أي أثر يذكر على حالة النقص في الأدوية.

٤٢,٨ مليون دولار لشراء ٣٠ قاطرة جديدة لنقل السلع والركاب على الخطوط الرئيسية بين أم قصر وبغداد والقيم والموصل، ولا تزال خمسة طلبات تبلغ قيمتها ١٤,٢ مليون دولار معلقة وتتصل بشراء معدات للاتصالات اللاسلكية لخطوط السكة الحديد ومعدات الإشارة. وما لم يرفع التعليق المفروض على الطلبات ذات الصلة بقاطرات السكة الحديد ومعدات الإشارة، فلن يتيسر تشغيل الشبكة على نحو سليم وبفعالية. إلا أن من الضروري أيضاً أن تقدم حكومة العراق المعلومات الإضافية التي تطلبها اللجنة وذلك لضمان قيام أعضاء اللجنة المعنيين باستعراض الطلبات من جديد بغرض رفع التعليق. وذكر برنامج الأغذية العالمي للجنة في تشرين الأول/أكتوبر أنه تم إنشاء آلية للمراقبة الفعالة من شأنها أن توفر الضمان الكافي للجنة حيث يتيح لها الإفراج عن الطلبات المتعلقة في هذا القطاع الحيوي بشرط توفر المراقبة وتقديم تقرير بالاستخدام النهائي إذا دعت الضرورة.

٨١ - ووصلت إلى البلاد أثناء هذه الفترة أول ٢٠ شاحنة مبردة من التي طلبتها مؤسسة التجارة في المواد الغذائية. وسيساعد ذلك في توزيع المواد الغذائية السريعة التلف، كاللحوم والبيض والحليب والحبوب من خلال منافذ البيع التابعة للقطاعين العام والخاص. وأكدت ملاحظات الأمم المتحدة أيضاً توزيع غاز التبريد اللازم لتشغيل الشاحنات ومخازن الأغذية المبردة.

الصحة والتغذية

٨٢ - يتبين من استعراض أجراه الفريق العامل المعني بالقطاع الصحي للمشاكل والاهتمامات الحالية والسياسات المتعلقة بإدارة العقاقير في العراق أنه بسبب النقص في بعض الأدوية لا يزال توزيع الأدوية على المرضى الخارجيين يتم بنظام الحصص. ويتمثل أحد المخاطر الصحية الخطيرة لهذه الممارسة في احتمال ظهور سلالات مقاومة من البكتيريا أثناء

٨٥ - ويسرني أن أذكر أن إشراف الأمم المتحدة على معامل سامرا للأدوية قد استمر بتعاون كامل من جانب الحكومة العراقية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت أفرقة الأمم المتحدة بزيارة مرافق سامرا للأدوية في سامرا ونيروي وأجرت تقييماً للتقدم المحرز وللمشاكل واحتياجات هذه المصانع المحلية لإنتاج الأدوية. وكشفت النتائج أن بعض الماكينات والمعدات المستخدمة في المعامل هي معدات قديمة وعتيقة وخاصة تلك المستخدمة في إنتاج وتعبئة الحبوب والأشربة والأمبولات والمراهم. ونتيجة لذلك تعمل المصانع بنسبة ٢٥ في المائة فقط من طاقتها. وبالإضافة إلى ذلك يستمر النقص في المواد الخام ومحاليل ضبط الجودة وقطع الغيار. وقد أثر جميع ذلك سلباً في قدرة مصانع سامرا للأدوية في إنتاج الأدوية واللوازم الأخرى للمرافق الصحية في العراق. ووفقاً للمعلومات المتاحة فإن القدرة الإنتاجية لمصانع سامرا للأدوية عند تشغيلها تشغيلاً كاملاً يمكن أن تغطي نسبة ٣٥ في المائة من حجم الاحتياجات الوطنية. وطبقاً لطاقة إنتاجها الحالية والتي انخفضت إلى ٢٥ في المائة فإن حصتها في السوق في شكل أدوية ومواد استهلاكية للمستشفيات لا تزيد عن ٦ في المائة. ويجري حالياً بين جميع الأطراف المعنية تسعير منتجات مصانع سامرا للأدوية ووضع معايير لتحديد أماكنها.

٨٨ - بيد أن حملات التطعيم ضد الشلل التي نفذت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠١ كانت حملات ناجحة للغاية. وتشير الأرقام الأولية المقدمة من حكومة العراق إلى شمول ما يزيد عن ٩٥ في المائة من مجموع ٤.٢ مليون طفل استهدفهم كل من حملتي التطعيم. ولم يبلغ عن حالة واحدة للإصابة بالشلل في البلاد أثناء فترة الإثني عشر شهراً الماضية.

٨٩ - بالإضافة إلى ذلك تستخدم أفرقة التطعيم المتنقلة في المحافظات الثلاث في الشمال في إطار برنامج التحصين الموسع في الوصول إلى مجموعات البدو والمشردين داخلياً وسكان المناطق الجبلية النائية. وكنيجة لذلك تم إحراز تقدم كبير في هذا الجهد. وبالرغم من ذلك استمر النقص في لقاحات السل واللقاح الثلاثي. ولم تتوفر لقاحات السل منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ كما ظل حجم المخزون من اللقاح الثلاثي منخفضاً. وبالرغم من هذا النقص تعمل وكالات الأمم المتحدة مع وزارة الصحة والسلطات المحلية

٨٦ - وأدى وصول بعض المعدات الطبية وقطع الغيار مثل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي وماكينات التصوير بالأشعة وقطع الغيار إلى تحسين خدمات الأشعة. وفي المتوسط يستفيد ٧٠ مريضاً من كل وحدة من وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي كل أسبوع. وكذلك أدى وصول ١٣٤ شاحنة مبردة مؤخراً إلى تحسين توزيع الأدوية والإمدادات الطبية على نطاق البلاد بدرجة كبيرة.

٨٧ - وهناك نقص أيضاً في لقاحات الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية والتهاب الرئة والكرزاز والتهاب الكبد. ولا

المستهدفة الأساسية في مجالي الصحة والتغذية، إذ ارتفع عدد وحداتها من ١٠٠ وحدة عام ١٩٩٦ إلى ٣ ٣٨٨ وحدة في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويمثل ذلك ٨٠ في المائة الرقم المستهدف لوحدة رعاية الطفل المجتمعية وهو ٣ ٠٠٠ وحدة، كان من المقرر إنشاؤها في وسط وجنوب العراق بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقدرت اليونيسيف أن التغطية الكاملة لمخاضات وسط وجنوب العراق البالغ عددها ١٥ محافظة يتطلب ما مجموعه ٤ ٠٠٠ وحدة. وبينت عمليات الرصد أن معدل القيد فيها يتذبذب بتغير الكم المتاح من الإمدادات وكيفية توزيعها. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، جرى فحص ٩٠٠ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر، وتسلم ٣٢٠ ٠٠٠ طفل منهم بسكويتا غنيا بالبروتين.

٩٣ - ويشكل ضيق مساحة التخزين مشكلة كبرى في معظم المرافق المستخدمة في برنامج التغذية المستهدفة. ومن المعوقات الأخرى عدم توافر النقدية من أجل التدريب وسداد تكاليف النقل وصرف الحوافز للمتطوعين. ومما أفقد البرنامج فعاليته نقص المعدات والمواد اللازمة لدقة تسجيل البيانات وتنظيمها، فضلا عن تردد حكومة العراق المستمر في انتهاج هذه الاستراتيجية وفي تقديم المزيد من الاعتمادات المحلية من مواردها.

٩٤ - وقد استمر، بسلاسة، في المحافظات الشمالية الثلاث، تنفيذ برنامج التغذية تحت رعاية برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووافق برنامج الأغذية العالمي على طلب السلطات المحلية توسيع نطاق مشروع التغذية في المدارس بحيث يشمل جميع تلاميذ المدارس الابتدائية (المقدر عددهم بنحو ٦٥٠ ٠٠٠ تلميذ في المرحلة التاسعة، وأدرج في الميزانية مبلغ ٩,٣ ملايين دولار لهذا الغرض).

المختصة في المحافظات الشمالية الثلاث لضمان ألا يفقد نحو ١١٤ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن سنة واحدة في المحافظات الثلاث فرصة التطعيم ضد الأمراض الستة التي يستهدفها برنامج التحصين الموسع. وسوف تبلغ نتائج هذه الجهود إلى مجلس الأمن.

٩٠ - وفيما يتعلق ببرنامج التغذية المستهدف الذي يوفر العلاج للأطفال سيئي التغذية والنساء الحوامل والمرضعات بالمحافظات الوسطى والجنوبية فقد تمت الموافقة على سبعة طلبات لمواد تغذوية بلغت قيمتها ٢٧,٩ مليون دولار من بين اعتمادات بلغت ٢٨,٥ مليون دولار قُدمت ضمن خطط التوزيع للمراحل الرابعة والخامسة والسادسة منذ البدء في تنفيذ البرنامج. ولما كانت هذه الطلبات قد قدمت في وقت متأخر كان يتوقع وصول الإمدادات بموجب هذه الطلبات أثناء المرحلة السابعة، لم تقدم طلبات في إطار المرحلة السابعة. ومما يؤسف له أنه لم تقدم طلبات بشأن برنامج التغذية المستهدف في إطار المرحلة الثامنة.

٩١ - وصل إلى البلاد في إطار الطلبات التي تمت الموافقة عليها ٨ ٢٤٢ طنا من البسكويت الغني بالبروتين (مما يمثل نسبة ٨٢ في المائة من الكمية المطلوبة) و١ ٠٤٥ طنا من الحليب العلاجي (وهو ما يمثل نسبة ٦٨ في المائة من الكمية المطلوبة). وتم توزيع ٣ ٧٩١ طنا من البسكويت الغني بالبروتين على مواقع الاستخدام النهائي، وبلغ حجم الاستهلاك الشهري ٨٠٠ طن متري. وبعد شهور من عدم التيقن بعد توزيع الحليب العلاجي أكدت وزارة الصحة أن الحليب ملوث ولذلك لم يتم توزيعه. ولذلك فقد طلبت من اليونيسيف تقديم تقرير آخر عن هذه الحالة.

٩٢ - وعلاجا لمشكلة سوء التغذية في ذلك البلد، وسّعت شبكة وحدات رعاية الطفل المجتمعية، المكونة من وحدات قائمة على صعيد المجتمعات المحلية وتزود الأطفال بالخدمات

المياه والمرافق الصحية

حوالي ٥٦ في المائة من المحطات التي تفتقر إلى التغذية المتواصلة بالتيار الكهربائي، لا توجد مولدات احتياطية للكهرباء تستطيع تشغيل أكثر من ٥٠ في المائة من المضخات الموجودة.

٩٨ - وكان إنتاج كبريتات الألومنيوم محلياً، باستخدام البوكسيت، قد أدى في السابق إلى استعمال مستحضر يحتوي على قدر كبير من الشوائب، التي أضرت بدورها لمحطات تنقية المياه. ومن الضروري لتلافي هذا الضرر استخدام نوعية أفضل من كبريتات الألومنيوم (التي يمكن إنتاجها من حمض الكبريتيك المتاح إنتاجه محلياً وهيدروكسيد الألومنيوم المستورد). وتظهر التقييمات التي أجرتها الأمم المتحدة أن إنتاج هذه النوعية العالية الجودة من كبريتات الألومنيوم في البلد سيتكلف تقريباً ثلث تكلفة استيرادها من الخارج. غير أنه لم يمت بعد في الوقت الحاضر في خمسة طلبات تتعلق بهيدروكسيد الألومنيوم تبلغ قيمتها ٤,٩٣ ملايين دولار.

٩٩ - ورغم الحقائق سالفة الذكر، فقد ذكر أن التحسن في عمليات تنقية المياه واستخدام كيماويات تنقية المياه قد حقق تغيرات إيجابية في نوعية المياه على مستوى الاستهلاك. وفي إحدى عشرة محافظة من المحافظات الخمس عشرة الواقعة في وسط وجنوب العراق، أظهرت نتائج الاختبارات التي أجرتها وزارة الصحة على عينات أخذت في مواقع مختلفة من شبكة توزيع المياه تراجعاً في نسبة العينات التي ثبت عدم صلاحيتها في الاختبارات البكتولوجية فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بالمقارنة بنسبة العينات التي ثبت عدم صلاحيتها في الاختبارات التي جرت فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ولوحظ أكبر انخفاض في محافظة ذي قار، حيث تراجع نسبة العينات التي ثبت عدم صلاحيتها من ٢٣,٢٢ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ١٤,٥٢ في المائة عام ٢٠٠٠. وبالمثل، فإن

٩٥ - أدى تركيب المعدات المقدمة من البرنامج إلى زيادة إنتاج مياه الشرب عن طريق تحسين كفاءة عمل محطات تنقية المياه والوحدات الصغيرة المتكاملة بتنقية المياه التي جرى تقييم حالتها على مدار الشهور الثلاثة الأخيرة في مدينة بغداد ومحافظات الوسط والجنوب الأربع؛ وهي صلاح الدين وكربلاء وديالى وبابل. وقد استفادت أربع محطات من محطات تنقية المياه التي قُيِّمت حالتها والبالغ عددها ٤٣ محطة من تركيب مضخات وقطع غيار، ومن المساعدة المالية المقدمة من وكالات وبرامج الأمم المتحدة وكذا وكالات دولية أخرى، من بينها منظمات غير حكومية، وأمكن بفضلها إتمام العمل. وتكفل بتقديم معظم التمويل صندوق استئماني يديره مكتب برنامج العراق/مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق.

٩٦ - ومن المؤسف أن الزيادة في إنتاج مياه الشرب الناتجة عن تطبيق مكونات البرنامج لم تفد السكان بشكل كامل بسبب مشاكل التوزيع، مثل التسرب في شبكة المياه وتدني مستوى الكفاءة في عمل محطات الضخ الناتج عن النقص في المضخات ولوحات التحكم ومعدات الكلورة. وتوضح تقييمات الأمم المتحدة لحالة محطات دفع المياه في وسط وجنوب العراق أن ٤٠ في المائة فحسب من المحطات التي جرى رصدها والبالغ عددها ٤٣ محطة تعمل بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من مستوى كفاءتها، مما يزيد من جوانب القصور في شبكة توزيع المياه القائمة، بما في ذلك فقد المياه من جراء التسرب.

٩٧ - ومما زاد من فداحة الوضع الافتقار إلى التغذية المتواصلة بالتيار الكهربائي. ففي الـ ٤٣ محطة من محطات الدفع التي تم رصدها، تبين أن ٣٧ في المائة منها تتوافر لديها تغذية متواصلة بالتيار الكهربائي، بينما المحطات الأخرى في المتوسط لا تُغذى بالكهرباء إلا لمدة ١٥ ساعة يومياً. وفي

الزراعة

١٠٢ - أجرى فريق من خبراء الأمم المتحدة التابعين للفريق العامل المعني بالزراعة تقييماً لأثر مكونات البرنامج ومدى كفايتها في إصلاح سلسلة التبريد البيطرية في خمس مستشفيات بيطرية و ٤٥ عيادة بيطرية محلية في محافظات الأنبار ونيوي و تميم والمثنى وذي قار. وتشير النتائج إلى أن مولدات الكهرباء والثلاجات وشاحنات التبريد التي وفرها البرنامج قد حسنت من تخزين ونقل اللقاحات والأدوية التي تتأثر بالحرارة وتكفي الشاحنات ومولدات الكهرباء المقدمة لتغطية الاحتياجات الحالية للمستشفيات والعيادات التي جرى استقصاء حالتها، بينما لا تشكل الثلاجات سوى ٤٠ في المائة من احتياجاتها.

١٠٣ - وأظهرت التقييمات الأخرى لحالة ٢٧ محطة من محطات ضخ مياه الري في محافظات بغداد وديالى وصلاح الدين و كربلاء أن تركيب ٦٧ مجموعة من مضخات المياه العاملة بالطرد المركزي والاستعاضة عن المضخات العتيقة بمجموعات أخرى عددها ٣٧ مجموعة في هذه المحطات قد أسفر عن زيادة القدرة التشغيلية لمحطات ضخ مياه الري بنسبة ٣٧ في المائة. وأدى هذا إلى زيادة نسبتها ٣٠ في المائة في إمدادات المياه للمزارعين لتغطية احتياجاتهم في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، وفي توفير إمدادات مضمونة وضرورية من المياه لكل من محطتي كارجوليا و ٧ نيسان بتنقية المياه في محافظة بغداد.

١٠٤ - وأدى قيام حكومة العراق بتوزيع البذور ومبيدات الآفات بواسطة وكلاء تجارين، وتحقيق لامركزية التوزيع والتخزين في المستودعات التابعة للمحافظات فيما يتعلق بخطط الري والحصادات التي تتطلب مساحة كبيرة، إلى زيادة فعالية توزيع المدخلات على المستخدمين النهائيين.

نسبة العينات التي ثبتت عدم صلاحيتها في اختبارات الكلور أظهرت انخفاضاً في جميع المحافظات، وعلى رأسها محافظة ذي قار، حيث انخفضت نسبة عينات الكلور غير الصالحة من ١٨,٦ في المائة إلى ١١,١٠ في المائة. ومن شأن البت في الطلبات المتصلة باللوازم المعملية وإنتاج هيدروكسيد الألومنيوم تيسير رصد وتحسين نوعية المياه.

١٠٠ - وقُدمت مساعدات في المحافظات الشمالية الثلاث إلى المؤسسات المحلية من أجل الحفاظ على إمدادات مياه الشرب وجودتها. وتم ذلك سواء من خلال توفير الدعم التقني اللازم لتركيب أجهزة الكلورة واستخدامها وإصلاحها أو من خلال توفير غاز أو مسحوق الكلور وكبريتات الألومنيوم بالنسبة للمرافق القائمة في جميع المحافظات الثلاث. ويستفيد من هذا عدد من السكان يقدر بنحو ٣٦٧ ٠٠٠ نسمة. وتم تركيب ثلاثة عشر جهازاً جديداً للكلورة لتنقية المياه الموزعة على عدد إضافي يقدر بنحو ١٠ ٥٠٠ نسمة. وقد أبلغت اليونيسيف أن ما يقدر بنحو ٩٥ في المائة من السكان لديهم الآن إمكانية الحصول على مياه نقية، ومع هذا، فإن التلوث ما زال مستمراً في بعض المناطق بسبب الوصلات غير المشروعة أو الشبكات المتآكلة.

١٠١ - ورغم زيادة التهطل خلال أشهر الشتاء، فإن مستوى المياه في الأنهار الرئيسية ما زال منخفضاً. ونتيجة لذلك، فإن حوالي ٤٠ في المائة من الوحدات الصغيرة المتكاملة لتنقية المياه قد تعطلت عن العمل في المناطق الريفية. ولتخفيف آثار الجفاف في هذه المناطق، تواصل اليونيسيف والسلطات المحلية استخدام ١٦٦ صهريجاً لنقل الماء (٥١,٥ في المائة من الكمية المطلوبة) في إطار البرنامج لتوزيع مياه الشرب على ما يقدر بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة في ٥٠٤ قرية و ٢٥ مستوطنة حضرية وشبه حضرية.

١٠٨ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، جرى تدريب ٥٥٠٣ مزارعين ومزارعات، و ٤١٣ موظفا زراعيا على أساليب الزراعة المستدامة. وفي الفترة التي يشملها هذا الاستعراض، جرى تأهيل أربعة مباني للتدريب والإرشاد والبحوث. وُغرس ما مجموعه ١,١٥ مليون شجرة حرجية غطت مساحة ٢٣٠٠ هكتار من الأراضي الحرجية المتدهورة. ووُزِعَ ما يقارب ٣٥٠.٠٠٠ شتلة حرجية على الجماعات وفرادى المزارعين. وتم إنجاز ٨٥ في المائة تقريبا من خط إنتاج عصير العنب في مصنع الحرير، و ٧٥ في المائة من الأشغال الهندسية المدنية في معمل الأقرع لتكرير الزيوت. ويعمل حاليا ما مجموعه ٥٠٠ مزرعة دواجن تبلغ قدرتها الإنتاجية ٦,٨٧ مليون دجاجة لاحمة في كل مجموعة. ووُزِعَ ٤٠.٠٠٠ كيلوغرام من علف الدواجن على ٤٠٠٠ أسرة في ٢٧٥ قرية.

الكهرباء

١٠٩ - شددت في تقريرها السابق (S/2000/1132) على أهمية توليد الكهرباء من أجل التنفيذ الفعلي لبرنامج المساعدة الإنسانية. وتبلغ قدرة المنشآت الحالية لتوليد الطاقة في محافظات العراق الوسطى والجنوبية ٨٣١٢ ميغاواط. وتبلغ نسبة الطاقة المتاحة حوالي ٤٨ في المائة، أي ٣٩٩٦ ميغاواط. ومنذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مكن تركيب مدخلات ضمن البرنامج من توليد ٧٢ ميغاواط إضافية من الكهرباء. ولكن بالرغم من هذا التحسن، عجزت هذه الطاقة الإنتاجية عن تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. فضلا عن ذلك، لم تغط كميات كافية من الأمطار الشتوية لزيادة كمية الكهرباء التي تولدها المولدات التي تعمل بالطاقة المائية، والتي انخفضت حوالي ٧٠ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

١٠٥ - وتشير النتائج الأولية لتقييم استرشادي لتربية النحل انحصر في خمس من المحافظات الخمس عشرة، وهي الأنبار وبغداد وديالا ونينوى وواسط، إلى زيادة في إنتاجية خلايا النحل. وأفيد أيضا عن إنشاء مصانع صغيرة للأدوات والمعدات. وسيجري الفريق العامل القطاعي، بالتنسيق مع وزارة الزراعة، دراسة استقصائية واسعة النطاق في شهر شباط/فبراير ستتناول، في مسائل الآفات والأمراض.

١٠٦ - وما زال عدم البت في طلبات الحصول على المكونات الرئيسية يعوق التنفيذ الفعلي في قطاع الزراعة. وبالرغم من إعداد "قائمة خضراء" ووضع نظام للموافقة السريعة على الطلبات عملا بالفقرة ١٧ من القرار ١٢٤٨ (١٩٩٩)، فقد ارتفع مجموع قيمة الطلبات التي لم يُبت فيها في قطاع الزراعة من ٢١٠ ملايين دولار إلى ٤٦٣ مليون دولار أثناء الفترة التي يشملها هذا الاستعراض، وهي زيادة بنسبة ١٢٠ في المائة في مجموع قيمة الطلبات التي لم يُبت فيها. وهي تشكل مدخلات ضرورية وتكميلية، كاللقاحات الحيوانية وأجهزة ولوازم الاختبارات التشخيصية المخبرية والمبضحات النقالة (مع قطع غيارها) ومعدات الري. ومقارنة مع فترة التسعين يوما السابقة، فقد طرأت زيادة كبيرة (بالنسبة المئوية) على قيمة البنود التي لم يُبت فيها لجميع القطاعات الفرعية.

١٠٧ - وسهّل هطول الأمطار في فصل الشتاء زرع محاصيل الحبوب والنباتات الشتوية. غير أن قطاع الزراعة ما زال يعاني من الآثار التي خلفها الجفاف الذي استمر سنتين متتاليتين. ويمكن أن تعطي الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من آثار الجفاف نتائج أفضل إذا ما تم البت في الطلبات المتعلقة بشبكات الري التي تبلغ قيمتها ٢٥٠,٧ مليون دولار.

١١٠ - ويتواصل تقنين التيار الكهربائي مما يحرم مناطق شاسعة في وسط العراق وجنوبه من الكهرباء لفترات تصل إلى ١٨ ساعة في اليوم. وتحسنت الحالة في وسط بغداد حيث لا يتعدى انقطاع التيار الكهربائي ٦ ساعات في اليوم أثناء فصل الشتاء.

١١١ - وتعتمد منشآت تكرير المياه والمستشفيات والعيادات البيطرية ومضخات الري ومجموعة كبيرة من المؤسسات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى على إمدادها المتواصل والمضمون بالطاقة الكهربائية. وتُظهر نتائج الرصد التي تقوم به الأمم المتحدة أن عدداً من هذه الخدمات الضرورية يتأثر من انقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى ٩ ساعات في اليوم. ويُلحق قطع التيار الكهربائي أيضاً أضراراً بالمعدات، ولا سيما في المنشآت الصحية، التي لا يصلها التيار الكهربائي باستمرار.

١١٢ - وما زال عدم البت في طلبات البنود الكهربائية الرئيسية يلحق آثاراً سلبية بقطاع الكهرباء. فحتى تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بلغ مجموع قيمة الطلبات التي لم يُبت فيها في قطاع الكهرباء ٧٦٥,٨ مليون دولار، أي ٢٤,٦ في المائة من جميع الطلبات التي لم يُبت فيها في جميع قطاعات البرنامج حتى تاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. غير أن النسبة المئوية لقيمة هذه الطلبات لا تعطي صورة كاملة عن الحالة. وبما أنه يتعذر استخدام غالبية المكونات التي تمت الموافقة عليها دون الموافقة على أجزاء تكميلية رئيسية (كعقد تأهيل العنفات لمعمل الدورة الحراري لتوليد الطاقة، وعقد توريد ريش ولوازم أخرى للعنفات لمعمل المسيب، وعقد توريد أجهزة تحكم وحماية وقياس لمحطة جنوب بغداد لتوليد الكهرباء)، فإن عواقب عدم البت في هذه الطلبات هي أضخم مما قد تشير إليه النسبة المئوية المذكورة أعلاه. وكما ذكرت في تقارير السابقة، فإن تدخلات البرنامج أمنت استمرارية الشبكة وحالت دون

انهيارها. غير أن ارتفاع عدد الطلبات التي لم يُبت فيها قد يعرقل هذه الحالة. فقد أُصيبت منشآت توليد الكهرباء بالإجهاد نظراً لتقدمها وتدهور الشبكة بسبب عدم كفاية الصيانة والنقص في قطع الغيار وازدياد الطلب نتيجة للنمو الديمغرافي. ولذا، فإنني أكرر ندائي إلى اللجنة للإسراع في البت في طلبات إقامة شبكات جديدة لتوليد الكهرباء، ولا سيما عقود إنشاء محطات توليد ذات قدرة كبيرة، كمحطة شرق بغداد لتوليد الكهرباء بالعنفات التي تعمل على الغاز (٢ × ١٢٥ ميغاواط) ومعمل دبس لتوليد الكهرباء بالغاز (٢ × ١٥٠ ميغاواط). والبت في الطلبات المتعلقة بعقود جديدة للتأهيل وتوليد الكهرباء يمكن مع الوقت من زيادة الطاقة الكهربائية الحالية بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. وتزداد الحالة إلحاحاً إذا ما تمت إعادة ربط المحافظات الشمالية الثلاث ربطاً كاملاً بالشبكة الوطنية، إذ أن إعادة الربط تظل الحل التقني المجدي الوحيد الذي يحقق فعالية التكلفة لتلبية احتياجات البلد من الكهرباء على المدى الطويل.

١١٣ - وذكرت في تقريرتي السابق أن حالة إمدادات الكهرباء في المحافظات الشمالية الثلاث تبقى حرجية. فهي لم تشهد أي تحسن، لا بل تفاقت بفعل عوامل متعددة، من بينها استمرار الجفاف الذي أدى إلى انخفاض المياه في السدين اللذين يوفران الطاقة المائية لتوليد الكهرباء إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، فضلاً عن تدهور حالة مجموعات المفاتيح الكهربائية والمحولات، مما تسبب بخسارة كبيرة في الطاقة. وحتى لو تمت معالجة هذه المشاكل، فإن الأمر يتطلب استثمارات كبيرة لتشغيل الشبكة بكامل طاقتها.

١١٤ - وفي الفترة التي يشملها هذا الاستعراض، تراوح المعدل الوسطي للطاقة التي ولّدتها محطات توليد الكهرباء بالطاقة المائية بين ٤٥ و ٥٥ ميغاواط، وزع منها ما بين ١٠

من المدارس تصدعت جدرانها وتضررت بسبب الرطوبة ورشحت سقوفها وتمشمت أبوابها ونوافذها وربما أصبحت تفتقر إلى التوصيلات الكهربائية الأساسية. ولاحظ المراقبون أيضا حالات نقص حاد في اللوازم الأساسية، والأثاث المدرسي، والكتب المدرسية والمعينات التعليمية. ومن المسائل المثيرة للقلق بوجه خاص الخطر الصحي الذي يتعرض له الأطفال في العديد من المدارس بسبب انعدام المرافق الصحية الملائمة. وتم توزيع المواد الأساسية الضرورية لتهيئة المدارس مثل أنابيب المياه، والإنارة والأسلاك الكهربائية، ولوازم السباكة، والمراوح التي تعلق في السقوف وأحواض الغسيل. وعلى الرغم من أنه تم توزيع هذه المواد فوراً على المستعملين النهائيين، فإن الكميات كانت غير كافية وبالتالي لم تحقق سوى أقل القليل. وفضلاً عن ذلك، فإن معدل الاستخدام منخفض بسبب نقص الأموال التي يلزم دفعها مقابل الخدمات. وبالفعل، ما لم تكن هناك مدخلات عاجلة وكبيرة من الأموال المحلية، فإنه من الصعب تحقيق أي تقدم يذكر في هذه الحالة الكثيرة.

١١٧ - ومن المسائل ذات الأولوية إعادة بناء القدرة الإنتاجية للمطبعة المركزية التابعة لوزارة التعليم. والآن لا تزال قطع الغيار المخصصة لإصلاح المطبعة رقم ١ والتي تبلغ قيمتها ٢,٩ من ملايين الدولارات لم تستخدم بعد. ويعزى التأخير في عملية الإصلاح إلى انعدام الخبرة المحلية والأموال الضرورية لاستخدام التقنيين الدوليين لتركيب قطع الغيار. وتشير البيانات المتاحة لدى المراقبين الميدانيين التابعين للأمم المتحدة ولدى مديريات التعليم إلى أن ٥٠ في المائة من الكتب المدرسية التي توزع هي كتب مستعملة. أما الـ ٥٠ في المائة المتبقية فتطبع خارج العراق.

١١٨ - وتواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير توزيع المكاتب المدرسية. وفي محاولة لتلبية هدف إنتاج مليوني مكتب مدرسي، أبرمت وزارة التعليم اتفاقات تعاقدية مع

و ١٥ ميغاواط على محافظة إربيل وما بين ٣٥ و ٤٠ ميغاواط على محافظة السليمانية، في حين أن تقديرات الحد الأقصى للطلب على الكهرباء تزيد على ٢٥٠ ميغاواط لمحافظة إربيل وتقارب الـ ٣٠٠ ميغاواط لمحافظة السليمانية. وفي محافظة دهوك المربوطة بالشبكة الوطنية، تراوح المعدل الوسطي لإمدادات الكهرباء ما بين ١٣ و ١٨ ميغاواط، في حين أن تقديرات المعدل الوسطي للطلب تزيد على ١٠٠ ميغاواط. ولتفادي وقوع كارثة إنسانية في الصيف المقبل، يتواصل العمل لتشغيل المولدات الثلاثة بطاقة ٢٩ ميغاواط التي جرى تركيبها مؤخراً والتي ستؤمن الكهرباء للمرافق الإنسانية الضرورية، كالمستشفيات ومحطات ضخ المياه. وينظر البرنامج أيضاً، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، في خيارات إضافية على المدى القصير قد تكون مجدية وملائمة لتلبية الاحتياجات الطارئة الأساسية.

١١٥ - وتُجرى حالياً دراسات ومناقشات مكثفة مع السلطات المحلية لإعادة ربط المحافظات الشمالية الثلاث بشبكة الكهرباء الوطنية. غير أن إعادة الربط هذه تتطلب زيادة إجمالية في الطاقة المولدة في المحافظات العراقية الوسطى والجنوبية. وسيتم إطلاع مجلس الأمن على نتيجة الدراسة والمناقشات التي تُجرى مع السلطات المحلية في المحافظات الشمالية الثلاث ومع السلطات في بغداد.

التعليم

١١٦ - تدهورت معظم المباني المدرسية في العراق بسبب قلة الصيانة أو انعدامها خلال السنوات الماضية. وفي عينة تشمل ٣٨٢ مدرسة ابتدائية و ١٢٩ مدرسة ثانوية زارها مراقبو الأمم المتحدة، وجد أن ٩٠ في المائة من الأولى و ٧٥ في المائة من الثانية في حالة سيئة إلى درجة أنها أصبحت لا توفر بيئة تعليمية مأمونة للطلاب والمدرسين. ووفقاً لتقارير المراقبة التي تعدها الأمم المتحدة، هناك أعداد كبيرة

١٢١ - وتلقت كليات ومعاهد التعليم العالي معدات طب أسنان وآلات اختبار عامة الأغراض. وتحقق مراقبو الأمم المتحدة من التركيب الفوري والمرضي لجميع معدات طب الأسنان التي استلمتها هذه الجهات. وعلى الرغم من أن جميع آلات الاختبار المتلقاة ذات الأغراض العامة قد تم توزيعها فإنه لم تستعمل أي آلة منها بسبب عدم توفير الجهة الموردة للكتيبات والتدريب؛ وبسبب النقص في التقنيين المتخصصين في تركيب المعدات وتشغيلها، وكذلك بسبب انعدام الحيز الملائم لضمان تشغيل هذه الآلات على الوجه الصحيح.

١٢٢ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، واصلت اليونيسيف واليونسكو تقديم الإمدادات من المواد الاستهلاكية وإصلاح مرافق التعليم. وتم عقد عدد من الحلقات الدراسية المتعلقة بالتطوير الوظيفي للمهنيين في إطار مشروع "نظام معلومات إدارة التعليم". وتتخذ أيضا اليونسكو الإجراءات اللازمة لتصحيح المشاكل التقنية المتبقية في مصنع الطباشير في السليمانية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية اللازمة لتركيب المعدات المتخصصة التي تم اقتناؤها في إطار المرحلة الثامنة.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٢٣ - وجهت انتباه المجلس في تقريره السابق إلى حالة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المزرية في جميع أنحاء العراق وإلى العدد الكبير من العقود المعلقة. ويتواصل تدهور نوعية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية باطراد بسبب انعدام قطع الغيار. ومن الأمثلة على ذلك مركز الاتصالات الدولي العامل في بغداد. وقد كان هناك مركزان للاتصالات يعملان قبل عام ١٩٩١. ولم يبق الآن سوى مركز واحد يعمل بطاقة غير كافية إطلاقاً بعد أن تم تفكيك الوحدات الأخرى. والنوعية العامة لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية رديئة ولا بد من تحسينها

ثلاثة مصّنعين للمكاتب المدرسية. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلب سوى ٣٦ في المائة من احتياجات ٥١١ مدرسة ابتدائية وثانوية.

١١٩ - وبعد أن تم توزيع ١٤٠ من الشاحنات والعربات الأخرى تحقق تحسن في توصيل المواد التعليمية في كامل أنحاء المحافظات في وسط وجنوب العراق. وتغطي معدات النقل التي تم توزيعها حتى الآن ٣٠ في المائة من مجموع الاحتياجات.

١٢٠ - وقام مراقبو الأمم المتحدة بإجراء تقييم شامل لتأثير الحواسيب الموزعة في إطار البرنامج للتعليم الثانوي. وتمت ملاحظة ما يزيد على ٨٧ في المائة من الحواسيب وذكرت التقارير أن ٩٢ في المائة منها تستخدم لأغراض تعليمية. وسلّمت بقية الحواسيب إلى مختلف مديريات التعليم لاستعمالها في أغراض إدارية وتدريبية. وفي حين كانت الحواسيب حافزا إيجابيا للمؤسسات التي استلمتها، فقد ساد شعور على نطاق واسع بعدم الرضا عن كميات الحواسيب ونوعيتها. وتتسم هذه الحواسيب بالبطء الشديد (486-DX) وكان ٨ في المائة فقط منها ذات قدرة متعددة الوسائط (قرص مدمج - ذاكرة قراءة فقط) مما يجعلها غير فعالة عمليا في مجال التعليم. ونظرا لأن عدد الحواسيب كان محدودا في المدارس التي حصلت على حواسيب ونظرا أيضا لارتفاع عدد الطلاب في الصف الواحد، بلغ متوسط نسبة الحواسيب إلى التلاميذ ١ إلى ٧؛ وهذه النسبة غير كافية من وجهة النظر التعليمية. ونظرا للعدد الكبير من المدارس الثانوية في وسط العراق وشماله والذي يناهز ٣٣٠٠ مدرسة، مقارنة بالعدد الصغير من الحواسيب المستلمة والبالغ ١٤١١ حاسوباً، لا تزال احتياجات كبيرة من الحواسيب غير ملباة. وسيؤدي استمرار تعليق الطلبات المتعلقة بالحواسيب في قطاع التعليم إلى نتائج خطيرة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية واستفادة أطفال العراق من تعليم تكنولوجي متطور.

١٢٦ - وخطط الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لتكريب وتشغيل ثلاثة مراكز للتبادل للاتصالات بالهاتف في محافظات الشمال الثلاث. ويجري حاليا تقييم العروض المقدمة من الموردين.

الإسكان

١٢٧ - أصبح قطاع الإسكان، الذي أدرج في خطة التوزيع في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ من أكبر قطاعات البرنامج، وإذ خصصت له اعتمادات يبلغ مجموعها ١,٣٤ بليون دولار. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قدمت إلى اللجنة توصيات الاستعراض التقني المشترك بشأن الإسكان والتشييد في العراق في إطار البرنامج، فضلا عن خطة الأمم المتحدة للملاحظة المتعلقة بالقطاع.

١٢٨ - وأحرزت أفرقة الأمم المتحدة تقدما كبيرا في مراقبة توزيع كميات من مواد البناء تقدر قيمتها بمبلغ ٢,٦ مليون دولار على مستودعات محافظات وسط العراق وجنوبه، وذكر أن التوزيع تم بصورة فعالة. وتعاونت حكومة العراق بصورة جيدة لتيسير عملية المراقبة هذه. وإني أأمل أن يستمر هذا التعاون على هذا المستوى ليتمكن مراقبو الأمم المتحدة من تلبية احتياجات اللجنة من المعلومات في هذا القطاع، مما يطمئن أعضاء اللجنة إلى أن توزيع مواد البناء على مستودعات مختلف المحافظات قد تم بشكل كفؤ، وأنها ستستخدم للأغراض التي أُذن باستخدامها فيها.

١٢٩ - وتبذل حكومة العراق جهودا كبيرة من أجل تحسين حالة الإسكان في البلد إذ خصصت ٣٠٠ ٠٠٠ قطعة أرض بمرفقها للتوزيع، وتم توزيع ١١ ٠٠٠ قطعة منها. واعتمدت الحكومة السياسة والممارسة المتمثلتين في دعم مواد البناء المستوردة دعما كبيرا. وإذا ما تم إعادة تأهيل صناعة مواد البناء المحلية، فإنه يتوقع توفير المدخلات المحلية اللازمة لبناء المساكن. ويخطط المصرف العقاري لتقديم

فورا، غير أن العديد من الطلبات المتعلقة بالعناصر الأساسية اللازمة لا تزال معلّقة في اللجنة. وتبلغ القيمة الإجمالية للطلبات المعلّقة المتعلقة بهذا المشروع وحده ١٩٢ مليون دولار كما تبلغ القيمة الإجمالية للطلبات المعلّقة المقدمة في إطار هذا القطاع ٤٧٤ مليون دولار.

١٢٤ - وحتى تظل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية تعمل في المناطق الرئيسية التي يشملها البرنامج الإنساني، فإن المعدات المستعملة في المناطق التي يكون فيها معدل الاستعمال منخفضا تستخدم كقطع الغيار. أما المكالمات داخل المدن فإنها لا تتم بصورة يعتمد عليها. أما المكالمات فيما بين المدن والمكالمات الدولية فإنها أصعب من ذلك، وإذا ما تم الاتصال فإن النوعية العامة للمكالمة تكون رديئة. وعلى الرغم من أن المؤسسة العراقية للاتصالات والبريد قد طلبت المعدات التي تحتاجها لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن الطلبات المتعلقة بهذه المواد المطلوبة في إطار المراحل الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة قد علّقت جميعها. ولتحقيق أي تحسن فوري في هذا القطاع لا بد من الإفراج عن هذه الطلبات المعلّقة. وسيقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عرضا أمام اللجنة لتزويدها بمعلومات مستكملة بشأن حالة الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في العراق. وأناشد اللجنة أن تتخذ إجراء إيجابيا فيما يتعلق بالطلبات المقدمة وأن تعيد النظر في جميع الطلبات المعلّقة.

١٢٥ - وأعد الفريق العامل المعني بقطاع الاتصالات أدوات مراقبة شاملة لتقييم حالة خدمات الاتصالات في مختلف المرافق الصحية في محافظات الوسط والجنوب وللتأكد من الاحتياجات المتوقعة لهذه المرافق في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وسييسر ذلك تحسين تنفيذ البرنامج الإنساني الجاري.

الاستعراض. ولذلك فإن تقديم تقييم للكفاية والعدالة في هذه المرحلة سوف يكون سابقا لأوانه. وسيكون عدم كفاية العنصر المحلي اللازم لدعم استخدام مواد البناء بارزا أكثر مع وصول المزيد من المواد من الخارج. ورغم أن توفر القروض قد يفيد كثيرا من المستعملين النهائيين، فإن وجود مستوى أكبر من الموارد المحلية لا يزال ضروريا لإحداث أثر بارز على الظروف السكنية في البلد.

١٣٣ - ومن بين العوائق التي تقف أمام التوزيع الفعال لمواد البناء غياب معدات المناولة والتخزين مثل الرافعات والشاحنات والرافعات الشوكية. والمعدات القائمة قديمة وتتطلب صيانة متواترة وقطع غيار. وكنيجة لذلك تحدث حالات تأخير في التوزيع. كما أن عدم كفاية مرافق التخزين التي شملتها المراقبة تبعث على الانشغال. وعلى الرغم من هذه القيود، فإنه لوحظ أن توزيع مواد التشييد على المحافظات كان فعالا.

١٣٤ - ومع إدراكنا للجهود التي بذلتها حكومة العراق في سبيل تحسين الحالة السكنية في البلاد ودون الإقلال من شأن الصعوبات الجسيمة التي يجب مواجهتها، مثل عدم توفر الأموال لتوفير العنصر المحلي، فإنني أود أن أشجع الحكومة على الإسراع في إعداد خطة للتوزيع لفائدة قطاع التشييد.

إعادة تأهيل المستوطنات

١٣٥ - واصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بناء المأوي والمرافق المتصلة بها في محافظات الشمال الثلاث. وقد تم الانتهاء من التقرير الأولي عن المسح الذي أجري للأشخاص المشردين داخليا، ويوشك أن يبدأ العمل في المرحلة الثانية، وهي إجراء المقابلات المعمّقة. وتشير النتائج الأولية إلى أنه في حين تتفاوت الظروف تفاوتاً كبيراً، فإن ٤٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا يعيشون في مستوطنات تتسم بمستويات دون المتوسط بالنسبة لهذه

قروض بأسعار فائدة مخفضة لتلبية الاحتياجات في مجال الإسكان. ونتيجة لهذه السياسات، ازدادت وتيرة نشاط قطاع الإسكان زيادة كبيرة بازدياد عدد تراخيص البناء الممنوحة لإقامة منشآت جديدة وتحديد المساكن الحالية أو توسيعها، من أقل من ٢٠٠٠ ترخيص في عام ١٩٩٦ إلى ما يزيد على ٢٥٠٠٠ ترخيص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

١٣٠ - وجريا على تقليد قائم من وقت طويل يتمثل في المساعدة الذاتية في إدارة أعمال التشييد، أصدرت حكومة العراق قانونين جديدين (القانون ٦١ لسنة ٢٠٠٠ المتعلق بملكية الشقق، والقانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٠ المتعلق بتأجير المساكن) يشجعان ملكية الشقق وتشييد المساكن المخصصة للتأجير. وقامت وزارة الإسكان والتشييد برعاية مسابقة لإعداد تصاميم سكنية منخفضة التكلفة، وستقوم بإتاحة هذه التصاميم بالجان لفائدة المتفعين.

١٣١ - وتشير نتائج عمليات المراقبة التابعة للأمم المتحدة إلى أن المعايير المتبعة في توزيع مواد التشييد على المحافظات، التي كانت تستند في البداية إلى حصة كل محافظة من مجموع السكان، عُدلت لتعكس تفاوت مستوى الطلب بين المحافظات. وقد قامت حكومة العراق الآن بتغيير السياسة السابقة، وتقوم الآن بتركيز التوزيع على أساس الطلب الفعلي، بغرض الاستجابة إلى عدد الطلبات التي يتم تلقيها. ويعد الطلب الفعلي في بعض المحافظات التي تمت ملاحظتها منخفضا. ولذلك فإن السياسة الحكومية الحالية المتمثلة في دعم أسعار مواد التشييد بنسبة تصل إلى أكثر من ٥٥ في المائة تهدف إلى معالجة هذا التفاوت وذلك بجعل المواد متوفرة أكثر لفائدة الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض.

١٣٢ - وبدأت الجولة الأولى من عمليات الملاحظة الموقعية التي يقوم بها مراقبو الأمم المتحدة خلال الفترة قيد

١٣٨ - ومنذ تقديم تقريره السابق، تسلم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق مسؤولية شراء المواد الغوثية الطارئة مثل الخيام والبطانيات والسخانات والمواقد قصد دعم الأشخاص المشردين داخليا. ويتوقع الانتهاء من شراء وتوزيع المواد الغوثية لفصل الشتاء، باستثناء الخيام ذات المواصفات المعينة المطلوبة، والتي لا تتوفر محليا، مع نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١، عن طريق الجهود المنسقة التي يبذلها مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الآن بشراء المواد الغوثية لفصل الصيف، وهو كذلك بصدد وضع شبكة لتوزيع المواد الغوثية لفصل الصيف. وسيجري مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع بداية نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقييما للاحتياجات الطارئة لفائدة الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات وفي المآوي "الصعبة" بغية توفير المواد الغوثية المناسبة والملائمة لهم.

إزالة الألغام

١٣٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنشطته في مجال إزالة الألغام ودعم الضحايا. وقد نفذت فرق وطنية منشأة حديثا أنشطة لنشر الوعي بالألغام في ٣٥ قرية في محافظتي إربيل ودهوك في سياق جهود ترمي إلى تقليص الحوادث الناجمة من جراء الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة. وإذا ما قامت حكومة العراق بمنح التأشيرات وتراخيص التوريد وتقديم المتفجرات اللازمة، فإن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستعد لإدراج نزع الألغام آليا في برنامجه، وإنشاء أفرقة إضافية للاستقصاء ونزع الألغام. وستزيد هذه المبادرات من معدل إزالة الألغام بصورة إجمالية، وستوفر كذلك موارد إضافية لتطهير خطوط

المنطقة فيما يتصل بإمدادات المياه، والكهرباء، والمرافق الصحية، والصرف الصحي، والطرق. ومن ناحية أخرى، يتمتع أغلب الأشخاص المشردين داخليا بالوصول المقبول إلى سلة الأغذية وإلى التعليم، وفي أغلب الحالات إلى الرعاية الصحية.

١٣٦ - وإلى حد الآن تم تشييد ما يقرب من ٨ ٠٠٠ منزل جديد منذ بداية البرنامج. ويقدر العدد الإضافي من المنازل المزمع تشييدها في المحافظات الثلاث جميعها بما يقرب من ٢٦ ٠٠٠ منزل. وتعد هذه الأرقام منخفضة جدا مقارنة بالعدد المقدر الكبير للأشخاص المشردين داخليا في الإقليم. وفي هذا السياق، ستستخدم نتائج المسح الذي أجراه الموئل في وضع خطة مسرعة للتوطين عن طريق تحسين التخطيط والتنسيق بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، تعالج بدقة الاحتياجات الخاصة لمختلف فئات المستفيدين داخل مجتمعات محلية قابلة للبقاء. ومن العوامل المهمة في البرنامج تعزيز الاستمرارية المحلية، وتوفير مواد البناء، وتعظيم إنتاج صناعة التشييد المحلية. ولبلوغ هذه الأهداف، قام الموئل بتحديد واستهلاك عدد من التعديلات التنظيمية والإجرائية التي تسهل تنفيذ هذا البرنامج.

١٣٧ - وقد تم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ نقل ما مجموعه ١٥٠ أسرة، كانت تعيش سابقا في ظروف سيئة جدا داخل مخيم مؤقت يقع في بني خيلان في محافظة السليمانية، إلى منازل جديدة شيدها الموئل في مدينة شمشل القريبة. ويخطط الموئل لتشييد منازل إضافية في شمشل قصد تخصيصها على أساس الأولوية لفائدة ما يقرب من ٥٠ أسرة ظلت مقيمة في بني خيلان. وقد قامت السلطات المحلية بهدم المخيم، وهي تعد لإغلاق المنطقة تماما، حالما يتم إسكان الأسر المتبقية في مدينة شمشل. ولم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات وصول أشخاص آخرين إلى مخيم بني خيلان.

قطاعات الصحة والإسكان والمياه والصرف الصحي. وقد أبدت حكومة العراق، في خطة التوزيع، نيتها تنفيذ أنشطة مشاريع في القطاعات أعلاه في داخل المناطق الجغرافية الأكثر حاجة إليها في البلد. ورصد مبلغ ١١٠ ملايين دولار من الاعتماد الخاص لإصلاح المرافق الطبية التي تقدم الخدمات للمعوقين وسائر الحالات الخاصة، كما سينفق مبلغ مماثل على السكن في المناطق ذات الدخل المحدود. وستعرف بقية الاعتماد على مشاريع المياه والصرف الصحي لإقامة منشآت معالجة وتنفيذ مشاريع خاصة بمرافق المجاري في المناطق الأشد حاجة.

١٤٣ - وإضافة إلى ما سبق، أبلغت حكومة العراق الأمم المتحدة بأنها تقدم المساعدة إلى شرائح من السكان تواجه حالات خاصة من العوز، عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وذلك خارج الترتيبات المعتمدة وفقا للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وتشمل تلك الشرائح الأرامل والأيتام والمسنين والمعوقين وإضافة إلى شرائح أخرى. ولا تزال المناقشات جارية بين الأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن برامج المساعدة التي من المقرر تقديمها في إطار الاعتماد الخاص من أجل زيادة فهم احتياجات الفئات المستهدفة التي تحصل على الدعم والعملية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. وفي هذا السياق، أود أن أثير الانتباه إلى ظهور فئة هشة أخرى تحتاج إلى مساعدة خاصة، ألا وهي أطفال الشوارع.

١٤٤ - وسعياً إلى تقديم مساعدة فعالة لهذه الفئات المعوزة يجب التعجيل بتوفير الأموال اللازمة لدعم البرامج المدرة للدخل وإصلاح دور الأيتام ومساكن المسنين وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية لمن هم أحوج إليها. وأنشد حكومة العراق مواصلة العمل مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد الآلية المناسبة التي يمكن عن طريقها تحويل موارد نقدية لدعم الأنشطة البرنامجية المضطلع بها داخل العراق وفقاً لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

نقل الكهرباء توقعاً لإمكانية إعادة ربط المحافظات الشمالية الثلاث في أقرب الآجال بالشبكة الوطنية.

١٤٠ - ومنذ الشروع في تنفيذ البرنامج، تم تطهير ما مجموعه ٥,٢ مليون متر مربع من الأراضي، أعيد ما يقرب من ٤ ملايين متر مربع منها إلى الاستخدام الزراعي. وقد تضاعفت معدلات نزع الألغام منذ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (من ٢٠٠ ٠٠٠ متر مربع إلى ٤٠٠ ٠٠٠ متر مربع في الشهر)، ويتوقع أن تتضاعف هذه المعدلات مرة أخرى مع حلول فصل الربيع القادم، نظراً لإدخال مزيد من الكلاب والمعدات الآلية في عمليات التطهير.

باء - الاعتبارات الشاملة لعدة قطاعات

اعتماد خاص عملاً بحكم الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠)

١٤١ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ١٢ من قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠) في جملة أمور أن يكون معدل الخصم الفعلي من الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) التي يتعين تحويلها إلى صندوق التعويضات خلال فترة ١٨٠ يوماً، هو ٢٥ في المائة. كما قرر المجلس أن تودع الأموال الإضافية المترتبة على هذا القرار في الحساب المنشأ بموجب الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لكي تستخدم في المشاريع الإنسانية الصرف لتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً في العراق على النحو المشار إليه في الفقرة ١٢٦ من تقرير المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1132).

١٤٢ - وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، يتضمن الجزء العاشر من خطة التوزيع للمرحلة التاسعة اعتماداً خاصاً قدره ٣٨٧ مليون دولار الغرض منه دعم المنشآت الدائمة وتوفير الخدمات بما يعود بفوائد مستمرة على الفئات المعوزة من خلال تنفيذ مشاريع في

الحالات الطارئة التي يسببها الجفاف

١٤٧ - رغم تزايد معدلات التهطل في الأشهر الأخيرة، يتوقع قدوم صيف ثالث مصحوب بالجفاف. ولا يزال منسوب المياه منخفضاً في الأنهار الرئيسية. وبالتالي، قد تظل تواجه الزراعة المروية والماضية نقصاً في إمدادات المياه وانقطاعاً في التيار الكهربائي. ومن الضروري لتحسين الحالة توفير عدد كافٍ من المحولات وأجهزة التوليد، ورفع التعليق المفروض على طلبات الحصول على شبكات الري في المزارع (المرشات)، ومضخات الآبار العميقة، ومعدات الحفر.

١٤٨ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، أصدر فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات تقريره الخاص عن أنشطة مكافحة الجفاف (أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ويقوم الفريق العامل الآن بتنفيذ التوصيات المقدمة لتحسين التنسيق، وجراء مزيد من المشاورات مع السلطات المحلية، وتسليم السلع الأساسية في حينه. كذلك، تعهدت اليونيسيف والفاو بتحديد الاحتياجات المتعلقة بأنشطة مكافحة الجفاف، على مستوى القرى، في شباط/فبراير. وسيتم التطرق إلى المسائل المتصلة بإدارة موارد المياه وحفر الآبار وترشيد إيصال المياه ولوازم الكهرباء فضلاً عن التمويل.

١٤٩ - وتواصل الفاو ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي إيصال المياه وتركيب المولدات الكهربائية وتوفير العلف وغيره من المدخلات الزراعية، والاضطلاع بأنشطة في مجال الصحة العامة والأمن الغذائي في إطار برنامج الاستجابة للطوارئ في حالات الجفاف في المحافظات الشمالية الثلاث. فعلى سبيل المثال، استأجرت الفاو شاحنات لنقل المياه لتوفير الماء للري والماشية لـ ٩٢٩ قرية من القرى المتضررة بالجفاف طوال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر، تم حفر ٤٢ بئراً عميقة وبدأ العمل في تطهير

١٤٥ - في المحافظات الشمالية الثلاث، شرعت وحدة التخطيط والتنسيق التي أنشئت داخل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق (في الشمال) في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في العمل على تنفيذ عدد من المشاريع. وتشمل هذه المشاريع وضع عملية رسمية أكثر لتبادل المعلومات بين الوكالات وتحديث بيانات التخطيط؛ ومساعدة الممثل في تخطيط التشييد المعجل للمأوى لفائدة الأشخاص الأكثر احتياجاً وفي تعزيز استدامة المواقع الاستيطانية؛ وتحديد وتقييم المسائل الشاملة لعدة قطاعات (عن طريق إجراء مشاورات مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة بالأساس)، مثل الجفاف ونوع الجنس، التي قد تستدعي اهتماماً خاصاً. فضلاً عن ذلك، فإن نقل مسؤولية شراء المواد الغوثية الطارئة من مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كما ذكر آنفاً، مكن كذلك مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق (للشمال) من التركيز على وظائفه التنسيقية الأولية دون غيرها.

١٤٦ - وعلاوة على ذلك، يواصل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها تنفيذ توصيات الاجتماع المشترك بين الوكالات الذي عقده وكيل الأمين العام في المقر في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وتشدد وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بصفة أولية على ضرورة إجراء تقييمات قطاعية مستقلة وتعزيز التخطيط المتكامل وقدرات التنفيذ والرصد على المستوى القطاعي. ويقوم مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق حالياً بوضع إطار برنامجي شامل، على أساس مشاورات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، لاستخدام الأموال المودعة في حساب الضمان جيم (١٣) في المائة بصورة حكيمة.

التأخيرات المبالغ فيها في إصدار التأشيرات تمثل مشكلة خطيرة بالنسبة لمصادقية وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بوجه خاص، والأمم المتحدة بوجه عام.

١٥٢ - وتقوم الأمم المتحدة وحكومة العراق حاليا بالتشاور فيما بينهما في محاولة لتذليل الصعوبات في حينها وبطريقة عملية في امثال تام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والأحكام ذات الصلة في مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق (S/1996/356).

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٥٣ - يعرض هذا التقرير ما تحقق من إنجازات إيجابية في تلبية الأهداف الإنسانية الواردة في قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٦٥) وما ووجه من عقبات وصعوبات أمام تنفيذ البرنامج بفعالية. وقد أسهم البرنامج، في واقع الأمر، على مدار فترة السنوات الأربع الماضية، في الحد من تدهور الظروف المعيشية للمواطن العراقي العادي، بل وفي تحسين بعض الجوانب أيضا.

١٥٤ - ومع ذلك لا ينبغي أن تفضي بنا هذه الإنجازات إلى حالة من الرضى. إذ ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن البرنامج لم يكن مقصودا منه أبدا الوفاء بجميع احتياجات الشعب العراقي ولا يمكن أن يشكل بديلا عن النشاط الاقتصادي العادي في العراق. وما دامت الجزاءات قائمة، فليس ثمة بديل عن البرنامج للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. ورغم أن البرنامج يُنفذ في إطار نظام للجزاءات، فإنه مطلوب من الأطراف المعنية كافة، الآن أكثر من أي وقت مضى، التخلي عن تسييس تنفيذ البرنامج والعمل على تيسيره بقصد تخفيف حدة معاناة الشعب العراقي المستمرة. ويتعين أن يتلقى الشعب العراقي كل المساعدة التي يحتاجها ويستحقها.

٣٤ مصدرا آخر من مصادر المياه لتوفير مصادر دائمة للمياه للمناطق المتضررة.

القضايا الجنسانية

١٥٠ - بعد إجراء مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يقوم مكتب برنامج العراق بتقييم جنساني للبرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث في آذار/مارس. وسيحدد التقييم القضايا الرئيسية وكذلك الإنجازات التي تحققت، والقيود والعوائق التي تكتنف البرنامج؛ ووضع استراتيجيات عملية لمعالجة الفوارق بين الجنسين وتحديد الفجوات البرنامجية على نحو أكثر دقة؛ وتحديد الطرق الكفيلة بتعزيز الأنشطة القائمة الخاصة بالمرأة و/أو تعميم المنظور الجنساني في بيئة محددة.

جيم منح تأشيرات الدخول لموظفي الأمم المتحدة العاملين في تنفيذ البرنامج

١٥١ - إن زيادة حجم وتعقيد البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث، والقيود التقنية والتجارية الكامنة في المشاريع الجاهزة للتسليم، وتعزيز المهام الإدارية، كلها أمور تنعكس في عدد تأشيرات الدخول التي تطلبها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من حكومة العراق. وقد أثارت الحكومة عددا من أسباب القلق والاستفسارات، ولا سيما فيما يتعلق بعدد الطلبات وحصر التعيين على الخبراء الدوليين للبرنامج. وقد أدى ذلك إلى حدوث تأخير كبير في إصدار التأشيرات، باستثناء التأشيرات الخاصة بمراقبي الأمم المتحدة. وقد أخذ التأخير في إصدار هذه التأشيرات يسبب عقبات خطيرة بالنسبة للتنفيذ الفعلي لأنشطة البرنامج، بل وتنجم عنه أيضا آثار تجارية ومالية كبيرة. ونظرا لأنه يتوقع من كثير من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية أن توقع عقودا ضخمة مع الموردين الدوليين في المستقبل القريب، بل إن البعض قد وقع بالفعل، فإن

صادراتها النفطية في إطار البرنامج إلى المستويات التي كانت عليها في المرحلة السابقة على الأقل.

١٥٨ - وفي تقريره السابق، أشرت إلى أن عدم ملائمة عنصر النقدية يزيد من تعقيد تنفيذ البرنامج واستنادا إلى هذا طلبت، إلى المدير التنفيذي لبرنامج العراق، وكذلك إلى منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، أن يواصل تكثيف ما يبذلانه من جهود عملا على إيجاد آلية مناسبة تكون مقبولة للجميع، من أجل الاستجابة للطلب الوارد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، يسعدني الإفادة بأن بعثة من الخبراء ستقوم بزيارة العراق في آذار/مارس ٢٠٠١، فيما يتعلق بترتيبات الاستفادة من المبلغ المخصص لقطاع النفط البالغ ٦٠٠ مليون يورو، عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). ويحدوني كبير أمل في أن هذه البعثة ستتمكن من صياغة طرائق مقبولة للأطراف المعنية كافة بغرض تعزيز استخدام النقدية في الوفاء باحتياجات البرنامج. وفي ضوء الاحتياجات الماسة من عنصر النقدية في القطاعات الإنسانية من البرنامج، من المأمول أن يتسنى أيضا توفير طرائق مماثلة لدعم الأنشطة في القطاعات الإنسانية.

١٥٩ - ويسعدني الإفادة بأن مكتب برنامج العراق قد اتخذ كل ما هو ضروري من خطوات لتنفيذ توصيات المجلس ذات الصلة وكذلك الإجراءات والمقررات التي اتخذتها اللجنة. ولكن من دواعي الأسف الشديد ما يتسم به إيقاع التنفيذ بالنسبة للفقرة ١٣ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) من بطء، التي يحث المجلس فيها اللجنة على استعراض الطلبات بطريقة عاجلة، وخفض مستوى الطلبات المعلقة وتحسين عملية الموافقة على الطلبات.

١٦٠ - وفي ظل السجل المرضي لتنفيذ الفقرة ١٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، التي تُخَطّر الأمانة العامة بمقتضاها

١٥٥ - لقد أذن للعراق بتصدير كميات غير محدودة من النفط واستيراد مجموعة واسعة النطاق من السلع للوفاء بالاحتياجات الإنسانية لدى سكانه وإصلاح بنيته الأساسية المدنية. ومع تزايد العائدات المتاحة الآن لتنفيذ البرنامج، أصبحت حكومة العراق، في واقع الأمر، في وضع يمكنها من خفض مستويات سوء التغذية الحالية وتحسين حالة الشعب العراقي الصحية.

١٥٦ - ومن الملاحظ أن خطة التوزيع المتعلقة بالمرحلة التاسعة (S/2001/134)، اشتملت، بالإضافة إلى المبلغ المخصص لبرنامج التغذية المستهدف والبالغ ستة ملايين دولار، على عدد من المخصصات لأصناف معينة لها تأثير مباشر على تنفيذ البرنامج، منها المركبات ولوازم المخازن وغير ذلك من جوانب البنية الأساسية ولوازم أخرى في إطار قطاعات مختلفة. ومع ذلك، يساورني القلق لأن المخصصات المالية ومجموعة الأصناف المتعلقة بالبنية الأساسية على حد سواء، لا تتناسب مع الحجم الحالي للبرنامج ولا مع ضرورة توسيع نطاقه لكفالة وصوله إلى نطاقه الكامل. وفي ضوء الشواغل الخطيرة التي أعربت عنها الأطراف كافة، ومن بينها حكومة العراق، فيما يتعلق بحالة تغذية الأطفال، أوصي بأن توضح حكومة العراق كيف يمكن للموارد المحدودة المخصصة في خطة التوزيع للمرحلة التاسعة أن تفي بتحقيق أهداف الحكومة في تحسين حالة تغذية الأطفال.

١٥٧ - ويساورني أيضا قلق عميق، لأن المبلغ المطلوب لتنفيذ خطة التوزيع المعتمدة للمرحلة التاسعة (S/2001/134) الذي يبلغ ٥,٥٥٦ مليون دولار قد لا يتوفر بسبب الانخفاض الكبير في صادرات النفط من العراق في إطار البرنامج، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. إذ أن العراق فقد، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، نحو ٢ بليون يورو من العائدات. وأنا أحث حكومة العراق، في ضوء ما ثبت من قدرة لديها، على زيادة معدل المتوسط اليومي من

الحكومة بأن أفراد الأمم المتحدة سوف يتمتعون بحرية الحركة بلا عائق فيما يتصل بأداء مهامهم عملاً بالفقرة ٤٤ من مذكرة التفاهم.

١٦٣ - ولا بد أن يتمتع المراقبون والمشفرون على قطع غيار النفط التابعون للأمم المتحدة بحرية الحركة بلا عائق في جميع أنحاء العراق بقصد الاضطلاع بمسؤولياتهم المتمثلة في مراقبة ورصد جميع اللوازم المسلمة إلى العراق في إطار البرنامج، وبوجه خاص، اللوازم التي وافقت عليها اللجنة أو أفرجت عنها بعد تعليقها، مع المطالبة بوجه خاص بمراقبة ورصد عملية الاستخدام النهائي وتقديم التقارير عنها.

١٦٤ - وأود مناشدة اللجنة أن تستعرض الطلبات وتعتمدها بطريقة عاجلة وأن تقلل كثيراً من عدد الطلبات المعلقة.

١٦٥ - وفيما يتصل بالحادث المأساوي الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ داخل مبنى مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في بغداد، الذي قتل فيه موظفان وأصيب ثمانية أشخاص، من بينهم أربعة من موظفي الأمم المتحدة، أود أن أبلغ المجلس أن القضية معروضة الآن على محكمة جنائية في بغداد. ويحضر ممثلون عن الأمم المتحدة إجراءات المحاكمة الجارية الآن. ومن الجدير بالذكر أن المجلس قد أهاب، في الفقرة ٢٠ من قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، بحكومة العراق أن تنجز تحقيقها في وفاة موظفي منظمة الأغذية والزراعة وأن تحيله إلى المجلس. وأعرب عن أسفي لأن صورة التقرير بشأن التحقيق الذي أجرته الحكومة لم تقدم إلي بعد حسب الوعد المقدم.

١٦٦ - وأرحب بالتدابير الأمنية الإضافية التي اتخذتها حكومة العراق، بالتشاور مع الأمم المتحدة، لتوفير السلامة والأمن لأفراد الأمم المتحدة في العراق. وأود أن أعرب عن قلقي، مع ذلك، إزاء الطريقة التي أعلن بها عن المحاكمة في

بالطلبات، دون الإحالة إلى اللجنة، أود أن أكرر تأكيد توصيتي بأن تطبق هذه الأحكام أيضاً على القطاعات المتبقية من خطة التوزيع. وعلاوة على ذلك، أود أن أوصي بتوسيع نطاق قوائم الأصناف المعتمدة بالفعل (القوائم الخضراء) المتعلقة بشتى القطاعات، لتشمل جميع الأصناف، فيما عدا الأصناف التي ينص عليها القرار ١٠٥١ (١٩٩٦).

١٦١ - وأود أن أوجه انتباه حكومة العراق إلى الفرع الثامن من مذكرة التفاهم (S/1996/356)، المتعلقة بالامتيازات والحصانات، ولا سيما إلى الفقرة ٤٦، التي بموجبها يحق لمسؤولي الأمم المتحدة، وخبرائها وغيرهم من الأفراد الذين يؤدون خدمات تعاقدية للأمم المتحدة، دخول العراق والخروج منه بلا عائق وأن تصدر السلطات العراقية التأشيرات اللازمة بصورة فورية ودون مقابل. ويساورني قلق شديد لأنه حدثت في الآونة الأخيرة تأخيرات مفرطة في إصدار التأشيرات لأفراد الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض. وتؤثر هذه التأخيرات سلباً على تنفيذ البرنامج، لا سيما في المحافظات الشمالية الثلاث التي تنفذ فيها الأمم المتحدة البرنامج نيابة عن حكومة العراق، كما أنها أسفرت عن خسارة مالية كبيرة في فترة انتظار الأفراد لتأشيراتهم اللازمة لدخول العراق. وفي حين أنني أرحب بالمناقشات التي دارت في الآونة الأخيرة بشأن هذا الموضوع، بين حكومة العراق ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، فإني أهاب بحكومة العراق إصدار التأشيرات اللازمة وفقاً لروح ونص الأحكام ذات الصلة من مذكرة التفاهم.

١٦٢ - وأرحب بتأكيد حكومة العراق في الفقرة ١٨ من خطة التوزيع (أنظر S/2001/134، المرفق الثالث)، استعدادها للتعاون التام مع البرنامج وأن تسمح بأن يتم في جميع أنحاء البلد مراقبة مدى الإنصاف في توزيع اللوازم الإنسانية المستوردة في إطار خطة التوزيع. وأرحب أيضاً بتأكيد

وسائط الإعلام العراقية، التي قد تؤثر سلباً على سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في العراق.

١٦٧ - وتؤكد من جديد العملية الطويلة التي استغرقها التحضير لخطة التوزيع المتعلقة بالمرحلة التاسعة، وتقديم حكومة العراق لها بعد بدء المرحلة الراهنة بشهرين تقريباً، الحاجة إلى تبسيط إجراءات عملية التخطيط للبرنامج. وحسب ما ذكرته في تقريره السابق (S/2000/1132)، فإنه قد حان الوقت، مع زيادة التمويل للعنصر الإنساني في البرنامج، لاستعراض مدى صلاحية تطبيق الإجراءات والممارسات، المصممة أصلاً لتوفير الأغذية والدواء، على مجموعة متنوعة من الأنشطة والمعدات أوسع وأعقد كثيراً. ولا يقتصر الأمر على ضرورة تحسين عملية إعداد الخطة وتقديمها في حينها، ولكن لا بد أيضاً من أن يكون إعداد الخطة وفق أهداف محددة وموجّه نحو النتائج بشكل أكبر، مع بيان الأهداف التي من المقرر إنجازها خلال مرحلة معينة، بما في ذلك وضع مستويات مرجعية، يكون من شأنها تحسين تقييم أداء البرنامج وإنجازاته ومدى فعاليته. وفي هذا السياق، يسعدني ملاحظة أن وكالات وبرامج الأمم المتحدة قد اعتمدت في تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث، نهجاً للمشاريع يورد إشارة واضحة للأهداف ومؤشرات الأداء. وبناء عليه، طلبت من المدير التنفيذي لبرنامج العراق إجراء مناقشات مع حكومة العراق حول عملية إعداد خطة التوزيع.

١٦٨ - وختاماً، فليني أناشد الأطراف كافة اتخاذ خطوات متضافرة لتخفيف محنة الشعب العراقي.

المرفق الأول

١ - لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كان قد أودع في الحساب المخصص للمرحلة التاسعة، طبقاً لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣٠٢ (٢٠٠٠)، مبلغ قدره ٣٥٥,٣ مليون يورو فبلغت بذلك القيمة الإجمالية لمبيعات النفط منذ بدء البرنامج مبلغاً قدره ٣٧ ٣٣٣,٩ مليون دولار و ٩٣٤,٩ مليون يورو.

٢ - ويرد فيما يلي كشف بتخصيص عائدات النفط الإجمالية المقبوضة منذ بدء البرنامج ولغاية تاريخه، وبالنسبة للمناظرة لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١:

(أ) خصص مبلغ قدره ١٩ ٤٩٤,٣ مليون دولار و ١٠٦٣,٣ مليون يورو لشراء حكومة العراق لوازم إنسانية، وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وإضافة إلى ذلك، أتيح مبلغ قدره ٧٣٠,٢ مليون دولار و ٣,٧ مليون يورو، وهو مجموع الفوائد التي تحققت لهذين الحسابين، لغرض شراء لوازم إنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق. وأصدر مصرف باريس الوطني، بالنيابة عن الأمم المتحدة، خطابات اعتماد لتسديد قيمة لوازم إنسانية وقطع غيار ومعدات للصناعة النفطية تبلغ قيمتها ٩ ٧٦٣,٧ مليون دولار في إطار المراحل الأولى إلى التاسعة؛

(ب) خصص مبلغ قدره ٩٢٩,٢ مليون دولار لشراء سلع إنسانية ستوزعها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في المحافظات الشمالية الثلاث، حسبما هو مبين في الفقرة ٨ (ب) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) والفقرة ٢ من قرار المجلس ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المسجلة لشراء اللوازم الإنسانية التي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن مبلغاً قدره ٢ ١٧٩,١ مليون دولار؛

(ج) حول مبلغ قدره ١١ ٦٧٤,٤ مليون دولار مباشرة إلى حساب التعويضات الموجود تحت إشراف الأمم المتحدة، حسبما تنص عليه الفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). ولغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كان قد خصص ما مجموعه ٢٢٤,٩ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية للجنة التعويضات لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وخصص مبلغ قدره ١٠ ٧٣٧,١ مليون دولار لتسديد أقساط مختلفة في إطار المطالبات "ألف" و "جيم" و "دال" و "هاء" و "واو"؛

(د) خصص مبلغ قدره ٧٨٧,٨ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية التي تكبدتها الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)،

حسب نص الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت النفقات على التكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ القرار مبلغاً قدره ٤٥٤,١ مليون دولار؛

(هـ) خصص مبلغ قدره ٢٨٤,٧ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة واللجنة التي خلفتها، وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، حسب نص الفقرة ٨ (هـ) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت نفقات اللجنة مبلغاً قدره ٨٦,٩ مليون دولار؛

(و) ووفر مبلغ قدره ٨٣١,٨ مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية ذات المنشأ العراقي المصدرة عبر خط أنبوب النفط الممتد بين كركوك ويومورتاليك، عبر تركيا، وفقاً لنص الفقرة ٨ (و) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وتمشيا مع الإجراءات التي اعتمدها لجنة مجلس الأمن. ومن أصل ذلك المبلغ، دفع إلى حكومة تركيا مبلغ قدره ٧٧٩,٤ مليون دولار؛

(ز) حول مبلغ قدره ١١٩,٥ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ والقرار ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لتسديد الدفعات المتوخاة بمقتضى حكم الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، كما تنص على ذلك الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) حسبما هو مبين فيما بعد في الفقرة ٣٤ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/978). وبلغ إجمالي التسديدات مبلغاً قدره ١١٩,٥ مليون دولار. وأوقفت التحويلات إلى هذا الحساب عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. إلا أنه عملاً بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) سيستأنف تحويل ١٠ ملايين من الدولارات كل ٩٠ يوماً إلى الحساب اعتباراً من نهاية أول ٩٠ يوماً في المرحلة التاسعة.

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط واللوازم الإنسانية الصادرة
لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١
عائدات النفط (بالدولار)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٢٣	٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥
الخامسة	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٣٣	٣ ٩٤٧ ٠٢٢ ٥٦٥,١٢
السادسة	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٣٥٢	٧ ٤٠١ ٨٩٤ ٨٨١,٥٧
السابعة	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠	٣٥٣	٨ ٣٠١ ٨٦١ ٩٣١,٤٦
الثامنة	حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٣٠٧	٨ ٢٩٦ ٢٥٧ ١٤٨,٦
المجموع		٢ ٠٦٤	٣٧ ٣٣٣ ٨٨٦ ٤٧٨,٠٦

عائدات النفط (باليورو)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (باليورو)
الثامنة	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٦١	١ ٥٧٩ ٦١١ ٩٣٢,١٥
التاسعة	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	١٢	٣٥٥ ٣٣٦ ١٣٠,٧٠
المجموع		٧٣	١ ٩٣٤ ٩٤٨ ٠٦٢,٨٥

**خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية لحساب الضمان بـ (٥٣ في المائة)
وللشراء بالجملة**

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة (بدولارات الولايات المتحدة)	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٨٧٠	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٧٩	١ ٢٠٨ ٦٤٩ ٢٦٢,٨٨
الثانية	٥٣٨	١ ١٩٣ ٩٧٥ ٦٧٦,٦٩	١ ١٧٩ ٣٦٨ ٩٥٦,١٩
الثالثة	٦٧١	١ ٢١٠ ٢٤١ ٠٠٩,٠٧	١ ١٧٩ ٢٨٦ ٩٨٢,٤٠
الرابعة - اللوازم الإنسانية	٧٠٦	١ ٥٩٠ ٤٧٨ ٣٠٩,٤٣	١ ٤٨٤ ٣٢٨ ٦٤١,٩٢
الرابعة - قطع غيار لصناعة النفط	٤٧٧	٢٧٣ ٠٥٤ ٢٩١,٢٨	٢٢٧ ٢١٤ ٧٩٩,٨٠
الخامسة - اللوازم الإنسانية	١ ٠٣٧	١ ٨٤١ ٤٢٧ ٨٠٢,٢٩	١ ٤٦٥ ٨٤١ ٦٢٢,٨٨
الخامسة - قطع غيار لصناعة النفط	٥٠٤	٢٦٤ ٨٣٤ ١٨٦,٣٨	١٤٤ ٦٠٨ ٠٥٩,٧٢
السادسة - اللوازم الإنسانية	١ ٥٢٥	٣ ١١٨ ٨٣١ ١٤١,٥٤	١ ٤٣٥ ٨٧٤ ١٧٤,٣٩
السادسة - قطع غيار لصناعة النفط	٨٢٣	٤٤٦ ٤٩٦ ٣٩٦,١١	١١٣ ١٦٦ ٧٩٩,٠٤
السابعة - اللوازم الإنسانية	١ ٩٠٨	٣ ٣٩٨ ٦٣٥ ٠٥٦,١٠	١ ١١٨ ٢٧٣ ٥٥٢,٢٧
السابعة - قطع غيار لصناعة النفط	٦٠٦	٢٩٨ ٣٧٨ ٩٥٣,٦٠	٩ ٠٨٧ ٥٣٣,١٧
الثامنة - اللوازم الإنسانية	٧٣١	٢ ٢٥٠ ٧٩٢ ٥٨٣,٨٥	١٩٨ ٠٠٤ ٢٩٠,٣٨
الثامنة - قطع غيار لصناعة النفط	١	٢٤ ٦٧٩,٧٥	-
المجموع	١٠ ٣٩٧	١٧ ١١٦ ٢٤٨ ٨٧٢,٨٨	٩ ٧٦٣ ٧٠٤ ٦٧٥,٠٤

المرفق الثالث

توزيع مراقبي الأمم المتحدة

القطاع	الوكالة	عدد المراقبين	المجموع الفرعي	مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق	عدد المراقبين	المجموع الفرعي	المجموع الكلي
الأغذية	برنامج الأغذية العالمي	١٣		(١)	١		
			١٣	(٢)	٤	٥	١٨
الزراعة	الفاو	١٣		(١)	٤		
			١٣	(٢)	١١	١٦	٢٨
الصحة	منظمة الصحة العالمية	١٢		(١)	٥		
			١٢	(٢)	٧	١٢	٢٤
التعليم	اليونسكو	٦		(١)	٢		
	اليونيسيف	٢	٨	(٢)	٧	٩	١٧
الكهرباء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦		(١)	٢		
			٦	(٢)	٦	٨	١٤
التغذية	اليونيسيف	٣		(١)	٢		
	منظمة الصحة العالمية	١	٤	(٢)	٣	٥	٩
المياه/المرافق الصحية	اليونيسيف	٥		(١)	٢		
			٥	(٢)	٥	٧	١٢
النقل/مناولة الأغذية	برنامج الأغذية العالمي	١٠		(١)	١		
			١٠	(٢)	٣	٤	١٤
الإسكان	الموئل	٦		(١)	٢		
			٦	(٢)	٦	٨	١٤
الاتصالات السلكية واللاسلكية	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	٥		(١)	١		
			٥	(٢)	٢	٣	٨
المجموع		٨٢	٨٢		٧٦	٧٦	١٥٨

(١) وحدة المراقبين المتعددة التخصصات.

(٢) وحدة المراقبة الجغرافية.